

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٩١

الاثنين، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور/ السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

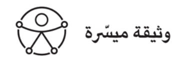
الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/942)

1544422 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/942)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، السويد، فنلندا، كندا، الهند، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يوانيس فرايلاس، القائم بالأعمال في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/942، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول بإيجاز الحالة في أفغانستان، التي تجد نفسها في نهاية السنة الأولى من عقد تحولها، وتحديد التحديات التي تواجهها في عام ٢٠١٦.

إن انسحاب الوجودين المدني والعسكري الدوليين في نهاية عام ٢٠١٤، قد تزامن مع المرحلة الانتقالية السياسية التي مرت منها أفغانستان، وواجهت خلالها تحديات ذات أبعاد ثلاثة اقتصادية وأمنية وسياسية. إن حكومة الوحدة الوطنية، هي في حد ذاتها نتاج للأزمة السياسية، حيث إنها ورثت اقتصادا ضعيفا، وخزانة خاوية، وحربا يتعين عليها خوضها، بمستويات مساعدة عسكرية دولية متدنية. ولم تكن أي من تلك الظروف من صنعها. وفي الواقع، كان المتوقع أن يكون ذلك العام عاما صعبا. وكما أشار إلى ذلك الرئيس غني نفسه، قبل ١٢ يوما خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في إسلام آباد، فإن أفغانستان كانت تقاتل من أجل بقائها في عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال الفجوة المالية بين الإيرادات التي جرى تحصيلها، ونفقات الحكومة، تثير القلق. إن الفقر أكثر انتشارا، وأدى الانكماش الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة والإحباط المصاحب لها، لا سيما بين الشباب. ولم يتم بعد التغلب على الفساد.

وعلى الصعيد الأمني، حصل تدهور عام، نتيجة مواجهة قوات الأمن الوطنية الأفغانية نزاعات متزايدة، ولكن بدعم عسكري دولي أقل بكثير. ولا يزال المدنيون، يتحملون أكثر من أي وقت مضى، العبء الأكبر للنزاع، نظرا لارتفاع عدد الضحايا بمعدل متزايد أكثر من أي وقت مضى، وتشريد عدد أكبر من الأشخاص من ديارهم بسبب النزاع.

ومن الناحية السياسية، وجدت حكومة الوحدة الوطنية أحيانا صعوبة في تحقيق الوحدة الوطنية الضرورية، وشهد مستوى تأييدها الشعبي تراجعا بشكل ملحوظ. وبرزت

معارضة سياسية أسمعت بشكل متزايد صوتها بقوة، معتمدة على القلق الناجم عن الشعور بتدهور الأمن والانكماش الاقتصادي. ونتيجة لهذه الحالة، يساور العديد من الأفغان القلق بشأن المستقبل. ويشعر بعضهم بأنه ليس لديه أي خيار آخر سوى مغادرة البلد بحثا عن فرص اقتصادية وأمنية في أماكن أخرى.

ولئن كان علينا أن نعترف بتلك الحقائق، يجب علينا أيضا أن نحيط علما بالعديد من الخطوات الهامة التي يجري اتخاذها لإبقاء أفغانستان على طريق الاستقرار وزيادة الاعتماد على الذات. ورغم أن التحديات قد بلغت حجما وتعقيدا يجعل أي حكومة تواجه اختبارا حقيقيا، في جهودها الرامية إلى مواجهتها مباشرة، فقد تم مع ذلك تحقيق تقدم.

أما على الصعيد السياسي، فتعمل حكومة الوحدة الوطنية مجتمعة، وتحرز تقدما في تنفيذ جدول أعمالها، بما في ذلك تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الذي جرى التوصل إليه خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فضلا عن محاولة إضفاء الطابع المهني على قطاع الخدمة المدنية. ويتمثل أحد الأمثلة على تحقيق تقدم في تقديم مجموعة ثانية وأخيرة من توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي اليوم. وإنني أتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على تلك العملية، التي سوف تتيح وضع الجدول الزمني للانتخابات، وستمثل خطوة إضافية نحو استعادة الثقة العامة، في المؤسسات الانتخابية وفي العملية الديمقراطية.

ولا تزال الأمم المتحدة ترى عدم وجود بديل قابل للاستمرار لحكومة الوحدة الوطنية، وهي نقطة، يبدو بشكل مشجع، بأن جزءا كبيرا من المعارضة السياسية الأفغانية يعترف بها، كما يتضح من اجتماع النقاد السياسيين في كابول، قبل ثلاثة أيام تحديدا. إننا نشجع على استمرار الحوار والتواصل، داخل الحكومة وخارجها،لضمان المزيد من وحدة الهدف، لا سيما من جانب النخبة السياسية، وهو أمر ضروري لكسب ثقة الشعب، وإصلاح نظام الحكم، والرفع من معنويات الجيش.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الحكومة تمضي قدما ببرنامجها الإصلاحي، كما نص على ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة، وخطة تنفيذه المدروسة بعناية. إن النمو الاقتصادي، حتى وإن كان منخفضا، فإنه من المتوقع في الواقع ارتفاعه خلال السنوات المقبلة. وعندما تولت الحكومة السلطة في عام ٢٠١٤، واجهت فجوة مالية كبيرة في نهاية العام. وزادت الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٥، والحكومة واثقة من أنها ستتجنب وقوع أزمة مالية ثانية، رغم أن نجاحها في إدارة الأزمة يرجع في المقام الأول إلى عدم إنفاقها الأموال المرصودة في الميزانية لتحقيق التنمية.

إنني أثني على الحكومة على استمرارها في وضع اللبنات الأساسية لتحسن الاقتصاد على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال زيادة الالتزام بتعزيز التكاملين الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإعادة عملية قلب آسيا – اسطنبول، التزامها بالأهداف المشتركة في الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في إسلام أباد. كما أود أن أوجه الانتباه إلى مراسم وضع حجر الأساس، الأسبوع الماضي في عشق أباد، لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وهو الخط الذي سيزود أفغانستان وباكستان والهند بالطاقة التي هي في حاجة ماسة إليها، عن طريق تزويدها بالغاز الطبيعي من تركمانستان. وهذا هو تطور لافت، يوضح ما يمكن تحقيقه عندما تعمل أفغانستان وجيرانها في إطار شراكة.

وعلى الصعيد الأمني، أظهرت قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الكثير من الصمود في مواجهة تمرد مكثف. وشكل بالتأكيد، سقوط مراكز مقاطعات رئيسية، ومركز المحافظة في مدينة قندز مؤقتا، تطورا مقلقا، وكشف أوجه القصور

التي تعاني منها قوات الأمن الوطنية الأفغانية. لكن، تمت استعادة جميع مراكز المقاطعات تقريبا، وكذلك مدينة قندز. قد يكون ثمة الكثير من الضغط على قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ولكنها صامدة بشكل عام. ولا يعني ذلك التغاضي عن الحاجة إلى إدخال تحسينات على أداء قوات الأمن الوطنية الأفغانية، مع التركيز بشكل خاص على الخدمات اللوجستية والإدارة، والتدابير العلاجية لزيادة كل من الروح المعنوية والتقليل من معدلات الاستتراف، فضلا عن استمرار الدعم الدولي للمحاولات الرامية إلى بناء قدرات الدعم الجوي الخاصة بها.

إن أفغانستان، كدولة ذات سيادة تواجه تحدياتجمة، في نهاية سنتها الأولى من فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، ويعد ذلك إنجازا في حد ذاته. ولكن في عام ٢٠١٦، من الأهمية بمكان إظهار حكومة الوحدة الوطنية بوضوح، وبشكل متزايد فعاليتها، ليس فقط للشعب الأفغاني ولكن أيضا للمانحين، الذين تعتمد عليهم إلى حد كبير فيما يخص المساعدات المالية والمادية والتقنية.

وسيتخذ المجتمع الدولي خلال عام ٢٠١٦، قرارات حاسمة بخصوص مستوى ونوع المساعدة التي سوف يستمر في تقديمها. وستتعهد بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو، بالتزام عسكري آخر لمدة أربع سنوات، بينما سيتعهد مجتمع المانحين في بروكسل، بتقديم مساعدات مدنية مجددا. إن المجتمع الدولي، رغم التزامه بدعم أفغانستان، يجب عليه أن يقوم باختيارات صعبة، في ظل منافسة الأحداث الجارية في أماكن أخرى من العالم من أجل الاستحواذ على الاهتمام الدولي والموارد المحدودة. ولذلك السبب، سيكون بحاجة إلى التأكد ليس فقط من أن مساعداته تلبي الاحتياجات البديهية، بل وأن لها أيضا أثرا ملموسا. ويجب على أفغانستان على وجه الخصوص، إظهار التزامها بمكافحة الفساد، وقيامها بالإصلاحات اللازمة في مجال الحوكمة، وإعطاء الأمل في المستقبل، مما سيؤدي إلى تراجع معدلات الهجرة. وسوف تقوم البعثة بتشجيع الجهات المانحة على الاستثمار في إعادة الإعمار في أفغانستان وتثبيت الأمن فيها، بدلا من مواجهة تكاليف دمج المهاجرين في مجتمعاتها.

وفي الأجل الطويل، فإن التطور الوحيد الذي من شأنه أن يسفر عن تقدم ملموس تجاه بناء أفغانستان مستقرة ومكتفية ذاتيا هو الاتفاق بين الأفغان على الترتيبات التي يمكنهم بها العيش معا في سلام ووئام. وعلاوة على المعاناة المباشرة التي لحقت بالشعب الأفغاني، فإن الحرب تعوق الجهود المبذولة لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي الذي يكفل الاستقرار في نهاية المطاف. فقد تم حجز أو تحويل موارد بشرية ومادية كبيرة بسبب انعدام الأمن. ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى ما لا نهاية. فستتقلص الموارد المالية المتاحة حاليا للبلد عاجلا أو آجلا. وعلى أفغانستان إيجاد سبيل إلى السلام.

وفي أعقاب بعض التطورات الواعدة في وقت سابق من هذا العام، أهمها محادثات تموز/يوليه في موري، وصلت جهود السلام إلى طريق مسدود عندما بدا أن قيادة طالبان أخذت في التفكك وعادت التصدعات في العلاقات الأفغانية الباكستانية إلى الظهور. وقد دعت الأحداث التي وقعت في قندوز البعض إلى التساؤل عما إذا كان الوقت قد حان لإجراء محادثات للسلام. وقد كان فقدان الزخم هذا مخيبا للآمال، غير أن مسار عملية السلام لا يمضي دائما على نحو خطي. ونرحب بالتأكيد الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر في إسلام آباد، من الحكومة الأفغانية بالتزامها بعملية السلام. وأدعو طالبان، التي لم تلتزم بعد بالدخول في عملية السلام، إلى أن ترد بالمثل على التزام الحكومة بأن تخطو إلى الأمام بالتعامل المباشر مع الحكومة. فليس ثمة من سبيل آخر للجماعات المتمردة في إثبات التزامها برفاه ورخاء مواطنيها غير البحث عن حل

سلمي للنزاع. والاعتماد على النزاع العنيف لتحقيق أهداف سياسية يضع علامة استفهام إزاء نواياها.

وفي عام ٢٠١٦، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى حكومة أفغانستان وشعبها لإرساء أسس السلام. أما في إطار جهودها الأوسع نطاقا، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نهجها الثلاثي المسارات للعمل مع طالبان في مجال حقوق الإنسان، والحصول على المساعدات الإنسانية والمشاركة السياسية.

وفي مجال حقوق الإنسان، سنعمل مع طالبان، وكذلك مع الحكومة، بشأن مسألة حماية المدنيين وحقوق المرأة والطفل. وسنواصل الدعوة إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتقيد بهما.

وفي مجال الشؤون الإنسانية، ستعمل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية مع طالبان، مرة أخرى كما تعمل مع الحكومة، على تعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية على أساس إنساني للذين يحتاجون إليها، أينما وجدوا في أفغانستان، مع ضمان الحماية لمن يقدمون هذه المساعدات، لا سيما فيما يتعلق بالتحصين ضد شلل الأطفال.

وبالنسبة للقضايا السياسية، سنستمر في الاجتماع بطالبان بعلم الحكومة وبدعم منها لاستكشاف المنافذ الممكنة لعملية السلام وطرق تصور وتشجيع أفضل صيغة للمحادثات لبناء الثقة والاطمئنان لمشاركة سياسية قويمة. وخلال عام ٢٠١٥، طرحنا العديد من المقترحات المماثلة للمحادثات والمبادرات الأخرى التي، للأسف، لم تشق طريقها نحو النجاح.

ونتمسك بدعم دعوتنا إلى حوار المسار الأول، تحديدا المفاوضات المباشرة، وجها لوجه بين ممثلي الحكومة وقيادة طالبان. وقد تشجعنا تحديدا بالعروض التي تقدمت بها باكستان والولايات المتحدة والصين في ٩ كانون الأول/ ديسمبر لدعم هذه العملية. وتؤيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جميع الجهود الرامية إلى تأسيس عملية السلام. وما زلنا نقدم مساعينا الحميدة في أي دور تيسيري، مع تسليمنا بأن أي عملية سلام يجب أن يتولى زمامها الأفغان وأن يقودوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على قيادتها للمجلس هذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة المهمة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2015/942) وأعرب عن خالص تقديري للسيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولفريقه على جهودهما الدؤوبة وعملهما الجاد في أفغانستان، وهو ما انعكس في تقرير الأمين العام.

إننا ندرك أهمية قرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥) في الطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن الحالة في أفغانستان كل ثلاثة أشهر. فهذه التقارير، التي تتواءم عموما مع رؤانا بشأن الواقع في أفغانستان، تقدم عرضا شاملا للتطورات اليومية في البلد، بتغطية مجموعة كبيرة من المسائل. وتعمل مداولات مجلس الأمن بشأن أفغانستان كل ثلاثة أشهر على ضمان أن تبقى الدول الأعضاء على علم بالتطور في الأمن والديناميكيات الاجتماعية – السياسية في أفغانستان. وهي كذلك مفيدة لحكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان في علاقة عملها مع المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى توفير ثروة هائلة من المعلومات، تعمل تقارير الأمين العام الفصلية على تحديد مجالات المشاكل ذات الصلة بولاية مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن يتخذ المجلس هذه المناقشات

خطوة إلى الأمام وينفذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي أثيرت.

ونحن نتداول هنا اليوم، توشك أول سنة لأفغانستان بعد الفترة الانتقالية على الانتهاء. وعلى الرغم من بعض الشكوك التي تؤججها الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق هذا العام ومعدلات الخسائر العالية، لا تزال أفغانستان متحدة وتبقى عزيمتها الوطنية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أقوى من أي وقت مضى. لقد أصبحت حكومة الوحدة الوطنية ظاهرة دائمة، تبسط سلطتها لتصريف شؤون البلد وتهدف إلى أن تكون أكثر شمولاً للجميع من خلال سياسات تواصلها. ونواصل جهودنا نحو هدفنا الرئيسي المتمثل في تحسين الأمن عن طريق السياسات الشاملة مزدوجة المسار سعيا إلى تحقيق عملية السلام من خلال الجهود الإقليمية والدولية، وزيادة القدرات الدفاعية لأفغانستان بالإصلاح الوطني، ومن خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل حماية شعبنا والحفاظ على أمن المنطقة والعالم. وتقدر أفغانستان كثيرا دعم المجتمع الدولي المتواصل لعملية انتقالنا الجارية نحو تحقيق أمة مستقرة وآمنة ومزدهرة.

وقد واصلت حكومة الوحدة الوطنية طوال السنة جهودها الرامية إلى بناء الثقة، وتحسين العلاقات الثنائية، والعمل مع بلدان المنطقة على تعزيز شراكة فعالة. وقد استثمرت قدرا كبيرا من رأس المال السياسي في عملية السلام. وقد أقرت المنطقة والعالم أجمع في ٩ كانون الأول/ديسمبر – من خلال المؤتمر الوزاري لعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، في إسلام أباد، وباتخاذ الجمعية العامة القرار ٧٠/٧٧، المعنون ”الحالة في أفغانستان“ – أن أفغانستان ظلت تكافح الجماعات الإرهابية الإقليمية والدولية. وأقروا بأن عملية سلام مدعومة من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية، لا سيما باكستان، ويؤيدها المجتمع الدولي ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار، على المدى البعيد، في أفغانستان.

وسلم المشاركون في مؤتمر إسلام أباد بأن تحقيق السلام والأمن مسؤولية مشتركة يجب على كل بلد في المنطقة الاضطلاع بدوره فيها. واتفقوا على تطبيق تدابير محددة ضرورية لمكافحة خطر الإرهاب والقضاء عليه، والسيطرة على انتشار التطرف العنيف وعلى تعزيز العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. واتفقوا كذلك على اتخاذ إجراءات لحرمان الإرهابيين من الحصول على الموارد المالية والمادية، وعلى تفكيك محمياتهم ومرافق تدريبهم، وعلى الحد من قدرتهم على التجنيد والتدريب، وعلى الحد من تنقلاتهم. وحثوا جميع جماعات حركة طالبان الأفغانية وسائر الجماعات المعارضة المسلحة على الدخول في محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية. وقرروا كذلك البدء في عملية تحديد ومكافحة الأخطار المرتبطة بالإرهاب، والشبكات الإجرامية عبر الوطنية لتهريب المخدرات والأسلحة. وقرر المؤتمر أن يستكشف نهج الأمن الجماعي بتبني استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب. وعهد إلى كبار مسؤولي قلب آسيا ذوي الصلة بالاجتماع في النصف الأول من عام ٢٠١٦ والتوصل إلى اتفاق باتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب والمسائل الأمنية ذات الصلة.

وعلى هامش المؤتمر، خلال الاجتماعات الثنائية والثلاثية والرباعية بين الرئيس الأفغاني ورئيس الوزراء الباكستاني ووزير الخارجية الصيني ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، شددت الأطراف على ضرورة تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون بين باكستان وأفغانستان. وأوضح أن العلاقات الودية والقائمة على الاحترام المتبادل بين أفغانستان وباكستان أمر ضروري إذا أريد تهيئة بيئة مؤاتية لعملية السلام وإذا أريد ضمان الأمن والاستقرار والرخاء والمصلحة الوطنية لكلتا الدولتين. ومرة أخرى استمعنا لبيانات قيادة باكستان ومفادها أن باكستان

ستضطلع بدور حقيقي وبناء في دعم الأمن وتيسير محادثات السلام مع حركة طالبان، ونرحب بهذه البيانات. وأعرب الرئيس محمد أشرف غني أحمد زاي عن الأمل بأن تتمكن عملية قلب آسيا – إسطنبول، بالاشتراك مع منظمات الأمن الإقليمية والدولية، من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية تحقق لتحديد نوع الجهات الفاعلة التي تهدد مصلحتنا المشتركة وكيفية التصدي لهذه الجهات بطريقة فعالة.

إن المحادثات مع حركة الطالبان ليست جديدة. وقد ظللنا نجري محادثات مع الحركة منذ أن ظهرت على الساحة السياسية في عام ١٩٩٤. وشهدنا الطابع الموسمي لأنشطة الحركة واستخدامها التكتيكي للحرب والسلام. وشكلت أحدث إمكانية لإحراز تقدم دبلوماسي في إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح وفتح نهج إقليمي وعالمي فعال ومستدام بارقة أمل، ولكنه لا يمكن أن يصبح ذا مغزى إذا لم تترجم الأقوال إلى أفعال. وهذه لحظة الحقيقة – يجب أن نرى تحولا حقيقيا للنموذج من جانب المدبرين الإقليميين لانعدام أمننا. وأظهرت الهجمات التي وقعت مؤخرا في مقاطعتي قندهار وهلمند أن تحسين العلاقات مع الجيران لن يكون ممكنا إلا حينما تفكك الملاذات التي تتخذ مقرها في الخارج وتتقلص أعمال العنف في أفغانستان وفي جميع أنحاء المنطقة.

ويشكل التخطيط الأجنبي والدعم اللوجستي وتوفير الملاذات الآمنة، وتوافر النقد، والأسلحة الفتاكة والمفجرون الانتحاريون عناصر تمكين رئيسية للإرهاب والتطرف العنيف. ويجب التشكيك في الدافع وراء هذا المستوى من الدعم المقدم للإرهاب في إطار دوائر الدولة، في انتهاك للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتحديد هذا الدافع والتصدي له. وفي منطقة أفغانستان، وإلى جانب الأسباب الجذرية الأخرى للإرهاب، يشكل نقص الثقة بالدولة والتنافس السلبي، والكراهية الشديدة والإفراط في الهوس والشك دواعي للقلق البالغ. وفضلا عن ذلك، حرض التوتر بين العسكريين وسيطرة المدنيين في السياسة المحلية على اتخاذ سياسات تستخدم العنف لتحقيق أهداف سياسية. وهذا حول بلدنا إلى مسرح للحرب بالوكالة عن الآخرين وأفسح مجالا مناسبا يعمل فيه الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن المؤكد أن استهداف المروجين والقوى المحركة لتلك السياسات داخل هياكل الدولة من خلال برامج محددة للإصلاح، لا سيما في الجهاز الأمني، بالإضافة إلى فرض حظر للسفر وجزاءات مالية، سيجعل العالم مكانا أكثر أمانا. ونأمل أيضا أن يؤدي استكمال نظم الجزاءات وتوسيعها من خلال القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى زيادة تشديد الخناق على أنشطة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الطالبان.

واستمرت عمليات التوغل المختلفة الأنواع عبر خط دوراند، في انتهاك واضح للفقرة ٢ من المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢١٣١ (٢٠١٣)، طوال عام ٢٠١٥. ويجب وقف تدفق عمليات تسلل المتشددين وتهريب الأسلحة الواسع النطاق في منطقتنا، مما يوفر القوى البشرية والأسلحة النارية والذخائر للشبكات الإرهابية. ولا تعود السخرية من أفغانستان على شاغلها الحقيقي حيال انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بالفائدة على أي حوار صحي. ونتوقع معالجة أفضل لشواغلنا بدلا من وصفها عادة بأنها "لهجة خطابية من كابول" أو "لجوء إلى تبادل الاتهامات".

وينبغي أن يكون النمو السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأجزاء الشرقية وغيرها من أجزاء أفغانستان مصدر قلق بالغا لنا جميعا. وأعلنت بعض فصائل حركة الطالبان الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية. وأظهرت الهجمات اللاإنسانية التي وقعت مؤخرا في كاليفورنيا وباريس وبيروت ونيروبي، وتفجير الطائرة الروسية، كيفية ظهور طرف فاعل عالمي رائد

من غير الدول، من خلال نوع جديد من الإرهاب، ولم يعد يقتصر بعد الآن على الشرق الأوسط أو منطقتنا. ونحن بحاجة إلى استجابة موحدة بغية تعزيز التعاون العالمي ووضع استراتيجيات لدحض الأيديولوجية المتطرفة لتنظيم الدولة الإسلامية وما على شاكلته ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وبالرغم من التحديات المستمرة، حققت فترة ١٥سنة من العمل التعاوني والتضحيات المشتركة التي قدمتها أفغانستان والمجتمع الدولي مكاسب كبيرة ينبغي لنا جميعا أن نفخر بها. وبالنظر إلى التحديات الناشئة، فإننا نخوض حرب العالم ضد الإرهاب الدولي والتطرف العنيف، التي يتراوح متوسط خسائرها بين المدنيين من ٣٠ إلى ٤٠ ضحية في اليوم. وتوطيد مكاسبنا واستدامتها أمر حيوي بشكل مطلق. فتكلفة انعدام الأمن في أفغانستان وعواقبه أكبر بكثير من تكلفة توفير الأمن في أفغانستان. والتعامل مع تدفقات جديدة من اللاجئين الأفغان في أوروبا تذكير بذلك. وتشكل إزالة دوافع التهديدات وجعل أفغانستان قادرة على الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها استثماراً في تحقيق أمان العالم. وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بحاجة إلى الاستدامة وإلى عناصر تمكينية مناسبة لمواجهة الحرب المفروضة علينا. ونرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر بتمديد بعثتها التدريبية في أفغانستان خلال عام ٢٠١٦ وتأمين التمويل لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام. ٢٠٢٠ ونتطلع أيضا إلى مداولات مؤتمر قمة وارسو لمنظمة حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠١٦ بشأن أفغانستان.

وإلى جانب التحديات الأمنية، لا تزال حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان تركز على المسائل الاقتصادية، ولا سيما معالجة الفجوة المالية والفقر، البطالة وإيصال الخدمات الأساسية من خلال سلسلة من المبادرات المتخذة ضمن إطار الاكتفاء الذاتي من خلال المساءلة المتبادلة، وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وأسفرت جهودنا المبذولة لتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيزه في إطار عملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان بالفعل عن تحقيق نتائج. ويمثل بدء العمل مؤخرا في خط أنابيب الغاز الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وانضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية وإنشاء مجموعة من المناطق الاقتصادية الخاصة في البلد كجزء من خطة التنمية الاقتصادية في أفغانستان أنباء طيبة لشعبنا ولشركائنا في المنطقة ولبقية العالم. وتتطلب خطتنا للاعتماد الذاتي في الإصلاح الاستخدام الفعال للمعونة الإنمائية وزيادة الإيرادات الوطنية. ونتطلع إلى مناقشة برامجنا الأكثر قوة مع المجتمع الدولي خلال مؤتمر بروكسل الدولي بشأن أفغانستان لعام ٢٠١٦. وعلى الجهات الفاعلة ذات الصلة في منطقتنا أن تدرك أنها يمكن أن تستفيد من ثمار تحقيق السلام في أفغانستان.

ونعمل بدأب على تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الأفغان والنهوض بها، وتعزيز مكافحة المخدرات. وفي هذا المسعى، نقوم ببناء القدرات الداخلية لدولتنا. ونحرز التقدم في استعادة المصداقية في العملية الانتخابية. وبدأنا بالفعل تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أنه بالرغم من التعديات المستمرة على سيادتنا وشعبنا، فإن أفغانستان تقف قوية وموحدة الصفوف في مواجهة الإرهاب. ولن تهزمنا العناصر المتطرفة التي تريد أن تدمر التقدم الذي حققناه جماعياً منذ عام.٢٠٠١ وقد أثبتنا مرارا وتكرارا أننا على استعداد للمضي قدما، وملتزمون بالعمل من أجل تحقيق السلام. وحاليا، يهدد التطرف على نطاق العالم قيمنا وأهدافنا الأساسية

بغية التفريق بيننا. وتكافح أفغانستان التهديدات الإرهابية كل يوم، ونحن نتوقع أن تكون هناك شراكة عالمية أقوى من أجل معالجة شاملة للأسباب الجذرية لتلك الأنشطة التي تشكل تهديدا. ويجب أن نضمن سيادة صوت العقل وتقديم جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه وأينما وجد.

وفي ذلك الصدد، نحن ممتنون للغاية للدعم غير المشروط الذي قدمه المجلس في الماضي ونتطلع إلى علاقة مثمرة وفعالة في المستقبل لإيجاد عالم من العدالة والسلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرجال والنساء الشجعان من العديد من الدول الذين خدموا وضحوا بحياتهم بجانب رفاقهم وشركائهم الأفغان في مكافحة الإرهاب والسعي إلى مستقبل أفضل لشعب أفغانستان. وسوف نحيي شجاعتهم ونكرم ذاكرهم بإنجاز المهمة الماثلة أمامنا. كما نقدم تعازينا القلبية لأسر هؤلاء المدنيين الذين قضوا بشكل مأساوي خلال الهجمات الوحشية الأخيرة التي شنها داعش في أجزاء مختلفة من العالم.

وبوصفي الممثل الجديد لأفغانستان مختلفة بولاية شعبية قوية وتوقعات كبيرة من الأمم المتحدة، آمل أن يواصل المجلس العمل على محنة الملايين من شعب بلدي الذين شهدوا ما يقرب من أربعة عقود من النزاعات التي فرضت عليه. لذلك لنؤكد من جديد التزامنا الثابت بكفالة أفغانستان تحيا في سلام وأمن لأن لذلك آثارا بعيدة المدى وأساسية، بكل المقاييس، على السلم والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس أود أن أرحب بالسفير سايكال في نيويورك. إنه يضطلع بدور هام في نقل ما يحدث في أفغانستان إلى المجلس هنا. نحن نعول على حكمته ومشورته.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): حافظت إسبانيا على مدى أكثر من ١٠ سنوات على لتزام ثابت تجاه أفغانستان ومستقبلها. قطع ذلك الالتزام حكومة إسبانيا ومؤسساتها وشعبها. لقد التزمنا بالبناء على مبادئ الحرية والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. أعتقد أن هذا هدف يتشاطره المجلس وأفغانستان.

وفي إطار احترام تلك المبادئ وكجزء من التزام إسبانيا بدعم أفغانستان، فقد أكثر من ١٠٠ إسباني حياتهم. سقط آخر ضحيتين قبل عشرة أيام حينما قتل جورج غارسيا توديلا وايسيدرو غابينو سانمارتن هيرناندز، وهما ضابطا شرطة كانا من أفراد الوحدة الأمنية لحماية السفارة الإسبانية في كابول. لقد فقدا حياتهما مع خمسة مدنيين أفغان في هجوم شنته طالبان وقع في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أكرس بداية هذا البيان لذكرى جميع الذين لقوا حتفهم. وأود أيضا أن أكرر رفض إسبانيا للعنف والتطرف أيا كان شكلهما. إنهما يشكلان تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي. ولذلك يجب مكافحتهما بعزم ووحدة من المجتمع الدولي بأسره.

وتؤيد إسبانيا تماما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر السيد هايسوم على وجوده معنا اليوم وأن أشيد بالعمل الرائع الذي يضطلع به يوميا والذي ما برح يقوم به منذ ١٤ عاماً – ليس السيد هايسوم فحسب بل أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الأفغان والدوليون على حد سواء. كما نشيد بالعمل الذي تقوم به برامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في البلد.

إن العام الذي يقترب الآن من نهايته هو أول عام في عقد التحول لأفغانستان والعام الأول الذي تمكنت فيه قوات الأمن الوطنية الأفغانية من تحمل كامل المسؤولية عن

صون أمن البلد بأكمله. لقد مضى عام كامل من التحديات والاختبارات لأفغانستان، لكن أحرز أيضا تقدم كبير، من قبيل إنشاء وتوطيد حكومة الوحدة الوطنية التي نرحب بها كثيرا. ونود أيضا أن نهنئ الحكومة على الطريقة التي اضطلعت بها بدورها وعلى الطريقة الحاسمة التي نفذ بها الرئيس غني ورئيس السلطة التنفيذية عبد الله عبد الله مجموعة إصلاحات في مجالات الاقتصاد والحكم ومكافحة الفساد. ويستحقان الثناء على تلك الجهود. ندعو السلطات الأفغانية إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات بغية التطبيق الصارم للتدابير المتخذة على المستوى السياسي، ومن ثم البناء على الإنجازات التي شهدناها تتحقق في السنوات الأخيرة في مجالات رئيسية مثل التعليم وحقوق الإنسان.

وستتمكن أفغانستان من مناشدة المجتمع الدولي دعمه الكامل بينما تواصل إنجاز مهمتها. ونحن على يقين بأن المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان الذي سيعقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦ سيكون فرصة رئيسية لنا جميعا لتجديد التزامنا بتنمية أفغانستان وبمستقبلها. وحتى انعقاد ذلك المؤتمر في بروكسل، سيكون على أفغانستان مواجهة التحديات المستمرة، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي والأمن والحالة الإنسانية وأزمة الهجرة.

فالحالة الاقتصادية في البلد إحدى التحديات الكبيرة التي يواجهها حاليا الشعب الأفغاني ولذلك، نرحب غاية الترحيب بالتدابير المعتمدة لزيادة إيرادات الضرائب وتعزيز فرص العمل. فهذه الأنشطة جنبا إلى جنب مع الإجراءات التي تم اتخاذها لكفالة بقاء المواطنين الأفغان، ولا سيما الشباب وجميع من يسمح لهم تعليمهم بالإسهام في مستقبل البلد، في البلد بدلاً من الهجرة ستكون أساسية لإرساء الأساس لبناء أفغانستان مزدهرة. كما نرحب بكل ما أنجز على الصعيد الإقليمي على المستوى الاقتصادي لتعزيز التعاون. غير أن النمو الاقتصادي يتطلب تهيئة بيئة آمنة، وبالتالي، فإن تحسين الحالة الأمنية أمر حيوي وسيتطلب، مثل التعاون الاقتصادي، الدعم الإقليمي. كما سيكون له أثر إيجابي على الصعيد الإقليمي.

ونرحب كثيرا بالمؤتمر الوزاري الذي عقد مؤخرا بإسلام أباد، وهو المؤتمر الخامس في عملية قلب آسيا – إسطنبول، الذي عقد في وقت سابق هذا الشهر. ورحبت إسبانيا بالفرصة التي مكنتها من المشاركة في العملية بوصفها من البلدان الداعمة. ونعتقد أن الظروف ستتحقق قريبا للسماح لأفغانستان باستئناف عملية السلام بطريقة حاسمة وأنها ستتمكن من مواصلة عملية المصالحة الوطنية من أجل جميع الأفغان. وندعو جميع من هم في وضع يمكنهم من المساعدة على إحياء عملية المصالحة الوطنية والحوار إلى القيام بذلك. ونود تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به باكستان والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في تلك العملية.

وتود إسبانيا أن ترى استمرار العمل بشأن مسألتين نرى أنهما تكتسيان أهمية: وهما دور المرأة وحالة الأطفال. ولذلك نرحب باعتماد أول مجموعة من التدابير الرامية إلى تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحث الحكومة على مواصلة تلك الجهود حتى تطبق التدابير في جميع مناطق أفغانستان. وفيما يتعلق بحالة الأطفال، نشجع الحكومة على مواصلة السعي إلى التنفيذ الكامل والصارم للتدابير اللازمة كجزء من خريطة الطريق.

وإسبانيا على أتم استعداد للتعاون مع أفغانستان، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، لتوطيد وبناء السلام والأمن في أفغانستان. كما أننا على أتم استعداد لدعم الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني والحكومة في سعيهم إلى تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. هناك العديد من المواطنين الأفغان والمواطنين الإسبان وغيرهم من الذين بذلوا كل غال، بما في ذلك حياتهم، لدعم هذا المسعى. نحن لا نود أن نخذلهم.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر سفير أفغانستان على بيانه الهام الأول أمام المجلس.

وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لأفغانستان، كان عام ٢٠١٥ عاماً من التقدم والتحديات العديدة. أولاً، من منظور سياسي، إن التحول الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والتوطيد التدريجي لحكومة الوحدة الوطنية قد أثار توقعات الأفغان والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. لقد أبدت الحكومة الأفغانية استعدادها للمضي قدما في ظل ظروف صعبة في بعض الأحيان. وأود أن أؤكد دعم بلدي للحكومة الأفغانية، وأن أشجعها على مواصلة الجهود التي ما برحت تبذلها منذ أكثر من عام ونصف حتى الآن.

وترحب فرنسا أيضا بالإعلان الصادر عن مؤتمر عملية قلب آسيا - اسطنبول المعقود في إسلام أباد يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن استئناف مبادرات السلام والمصالحة، وهي عملية لها دور حاسم في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم.

أما على الصعيد الأمني، فقد استمر الصراع في الانتشار، وللأسف، لا يزال مستوى العنف مرتفعا، مع العديد من الخسائر البشرية، بما في ذلك الأعداد المتزايدة من المدنيين. وقد أحرزت قوات الأمن الأفغانية تقدما ملحوظا، واحتفظت بالسيطرة على المراكز الحضرية الرئيسية في أفغانستان. ومع ذلك، ينبغي ألا تتهاون الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون في جهودهم الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الأمن، لأن الحالة لا تزال هشة في العديد من المقاطعات. لقد كشف احتلال حركة طالبان المؤقت لمدينة قندز في تشرين الأول/أكتوبر، عن مواطن ضعف القوات الأفغانية، فضلا عن القدرات الجديدة التي اكتسبها المتمردون.

وفي مجال حقوق الإنسان، لا تزال حالة النساء والأطفال متردية، كما اتضح مؤخرا في مأساة رجم شابة تدعى روخشانا كانت قد اتهمت بارتكاب الزنا. ومن الضروري أن يواصل المجتمع المدني الأفغاني والسلطات الأفغانية العمل على التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي اعتمدت في إطار متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم السلطات الأفغانية في تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

إن مكافحة المخدرات والاقتصاد غير المشروع هي أيضا من بين هذه التحديات، وتشكل مصدر قلق كبير لفرنسا. ويلحق تصدير المخدرات وإنتاجها على نطاق واسع في أفغانستان، أضرارا بالغة بالأمن والاستقرار والتنمية في البلد، إذ أنهما يساعدان في تمويل التمرد ويؤديان إلى زعزعة استقرار الاقتصاد وإضعاف الحكومة. ويخلقان تهديدا للصحة العامة يؤثر أولا وقبل كل شيء على أفغانستان، ويمتد نطاقه أيضا إلى خارجها، ليؤثر على المنطقة والعديد من البلدان الأخرى في العالم. ونرحب باعتماد أفغانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الأمر الذي يعكس تصميمها على اتباع نهج شامل في مكافحة هذه الآفة بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفرنسا ملتزمة بضمان قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في معالجة هذا التحدي الكبير، لا سيما في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والبرامج المشاركة في مكافحة المخدرات.

وفي هذا السياق الصعب، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقف عن دعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والرخاء والديمقراطية. وبينما تمضي

أفغانستان قدما في مرحلة الانتقال السياسي والأمني، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الأمم المتحدة بتكييف الدور الذي تضطلع به. ويظل دعمها للحكومة أمراً بالغ الأهمية، ولا سيما في تمكين الناس من الاستفادة من البرامج الحكومية والمساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية المناقشات المشتركة بشأن التغييرات المرجوة في الدعم الذي بوسع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تقدمه للبلد. ونأمل أن تكون دليلا مفيدا يسترشد به في تجديد ولاية البعثة في آذار/مارس.

وفي هذا السياق، تود فرنسا أن تؤكد تأييدها للاقتراحات الواردة في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثي فيما يتعلق بإنشاء ولاية محدودة، تخول بموجبها الصلاحيات المعززة للبعثة في مجالات المساعي الحميدة، وحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة الإنسانية، ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وفرنسا على استعداد للمساهمة في تلك المناقشة، وستواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان، ولا سيما في إطار معاهدة الصداقة والتعاون مع أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أثني على الجهود التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية، كما نعلم.

السيد باوبلس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسفير سايكال ممثل أفغانستان، في المجلس وأن أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على تقييمه الحقيقي والقاسي للحالة.

ونحن نقف إلى جانب شعب أفغانستان وحكومة الوحدة الوطنية. وتستدعي الحالة المتدهورة في منطقة هندو كوش، تجديد المشاركة من جانب المجتمع الدولي. ولكننا نتوقع أيضا من الحكومة والسلطات الإقليمية المزيد من المشاركة. يجب أن لا تضيع آمال عقد التحول.

فقد ألحق النزاع بالفعل خسائر فادحة بالأفغان. ولا توجد أي إشارة على أن حملة طالبان في طريقها إلى الانحسار. ويقوم المتعصبون المرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بزيادة تأجيج النزاع. والهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة تقتل المئات من الأبرياء وتشوههم يوميا. ويتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين في مجال حقوق المرأة، والعمال في المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، كما حدث مؤخرا في قندز. وتتسبب عمليات الاختطاف وقطع رؤوس أفراد من جماعة الهزاره، في تأجيج العنف العرقي. وندعو الجميع في المنطقة، إلى دعم عملية السلام التي تقودها أفغانستان بحسن نية. والجهود التي يبذلها الرئيس غني، الرامية إلى استئناف محادثات السلام المباشرة مع الطالبان، تمثل السبيل الوحيد للمضي قدما. إن أي اتفاق في المستقبل يجب أن يحافظ على جميع الإنجازات الكبيرة التي شهدها العقد الماضي، بما في ذلك زيادة حماية حقوق المرأة الأفغانية.

ونهيب بحكومة الوحدة الوطنية أن تواصل إصلاحاتها. ويتعين الوصول إلى توافق في الآراء على نطاق واسع من أجل تحسين سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وإصلاح العملية الانتخابية. والأداء الضعيف للاقتصاد لا يبشر بالخير. ونحن نشعر بالقلق لأن السخط العام في جميع أنحاء البلد هو أيضا تعبير عن عدم اطمئنان الناس على مستقبلهم.

لقد انخفضت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان هذا العام، ولكن بالنظر إلى العلاقة القائمة فيما بين إنتاج المخدرات والاتجار بها وبين التمرد، ينبغي ألا تصبح خطة العمل الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات، مجرد ورقة أخرى. ومعدلات الإدمان في أوساط الشعب الأفغاني مذهلة، ويمكن أن يكون لها أثر سيئ على مستقبل البلد.

وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام، فإن الأفغان من الشباب والمؤهلين يتركون وطنهم، وينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تركز على الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل وتحسين مناخ الأعمال التجارية في البلد. وعلى الرغم من وجود دليل واضح على تحقيق مكاسب في مجال حقوق المرأة، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات منتشرا على نطاق واسع. لقد كانت عملية رجم امرأة تبلغ من العمر ٢١ عاما في مقاطعة غور أمرا بغيضا، ويجب التحقيق فيها وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الرامية إلى تعزيز خطة العمل الوطنية استنادا إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في كل جانب من جوانب العمليات العامة في أفغانستان.

ويظل تعزيز التعاون الإقليمي عنصرا هاما في بناء أفغانستان يعمها الرخاء والسلام. إن جميع البلدان المجاورة لأفغانستان لها مصلحة في استقرارها، ونحن نشيد بمواصلة مشاركتها في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الإقليمي والنهوض الاقتصادي، خلال الاجتماعات الأخيرة التي عقدها مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وعملية قلب آسيا – إسطنبول.

ويعود تاريخ علاقات ليتوانيا الدبلوماسية مع أفغانستان إلى الثلاثينات من القرن الماضي. ونحن ما زلنا شركاء، ومؤيدين، ومساهمين في جهودها الرامية إلى تحقيق الازدهار. وسنواصل دعمنا السياسي والعسكري والمدني، وتعزيزنا للمبادرات الإقليمية. ستواصل ليتوانيا مشاركتها في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، كما ستواصل المشاركة في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وبالنظر إلى تفاقم حدة أعمال العنف في الآونة الأخيرة، فإننا بحاجة إلى مناقشة زيادة مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٦. وليتوانيا على استعداد لزيادة بعثة التدريب والمساعدة العسكرية في إطار صيغة بعثة الدعم الوطيد.

ويظل وجود البعثة أمرا بالغ الأهمية في النهوض بحقوق الإنسان، والعمليات الديمقراطية والتنمية في أفغانستان. ويحدونا الأمل خلال مفاوضات مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة في العام المقبل، أن يعتبر وجودها في الميدان في مناطق نائية من البلد، أمرا حيويا لتحقيق السلام والنمو والاعتماد على الذات في أفغانستان.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص هايسوم، على إحاطته الإعلامية، والسفير سايكال على البيان الذي أدلى به.

إن الحالة في أفغانستان دليل رصين لكن مؤلم على مدى صعوبة التي يواجهها البلد للنجاة من ويلات الحروب الأهلية والإرهاب، وانهيار النظام المدني، حتى بعد سنوات من الاستثمار من جانب المجتمع الدولي في إلحاق الهزيمة بالإرهابيين، وإعادة بناء قوات الأمن الوطنية في البلد وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية للدولة. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2015/942)، وكما أكد السيد هايسوم من جديد فإن أفغانستان لا تزال تواجه تحدياتأمنية واقتصادية وسياسية هائلة. واستولت حركة طالبان، وإن كان لفترة قصيرة، على قندز، وهي عاصمة إقليمية؛ ويستمر الهجوم على كابل حيث قُتل وجُرح مئات الآلاف. وللقتال أثر مضاعف يتمثل في إعاقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، الموجودة في البلد لأداء عملهم.

كما يقر صراحة تقرير الأمين العام، ليس لدينا خيار سوى المثابرة مصممين على أن تتحسن الحالة.

وسيكون اتخاذ أي مسار آخر بمثابة تسليم بالإرهابيين وقبول بفشل الدولة الأفغانية وجميع النتائج التي ستترتب عن ذلك على أفغانستان والشعب الأفغاني والبلدان المجاورة لأفغانستان، بل على المجتمع الدولي قاطبة.

ونشيد بالحكومة الأفغانية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية اللتين ما زالتا تواجهان التحديات التي يبدو أحيانا أن لا نهاية لها ويصعب التغلب عليها. ونرحب أيضا بالالتزام من جانب الدول المساهمة في بعثة الدعم الوطيد بالحفاظ على المستويات الحالية من الدعم والتدريب، وتقديم المساعدة وإسداء المشورة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية خلال عام ٢٠١٦. ويجب علينا في الوقت نفسه، أن نحث حكومة أفغانستان على بذل المزيد من الجهد لتوطيد مؤسسات الحكم وبناء الثقة بين شتى التباينات الجغرافية والعرقية والدينية. ويجب أن يكون شمول الجميع الأساس لإعادة بناء أفغانستان بوصفها دولة قادرة على النهوض بمهامها كاملة. ونحث الشعب الأفغاني، بما في ذلك حركة طالبان، على التسليم بحقيقة أن مستقبل بلده يعتمد على التغلب على الخلافات عوضا عن تأكيدها.

ونؤيد النداءات التي وجهها السيد هايسوم إلى الحكومة الأفغانية بإظهار قدر أكبر من الفعالية، سواء في مجال الحوكمة والوفاء بمتطلبات الحكم للشعب الأفغاني، وخاصة في التصدي لمشكلة الفساد التي تؤدي إلى تقويض الثقة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ونحث البلدان المجاورة لأفغانستان على التسليم بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة بدون تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونرحب بزخم عملية قلب آسيا – اسطنبول ونحث المشاركين على مواصلة التقدم المحرز في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في إسلام أباد.

وأود أن ألفت الانتباه إلى ثلاث مسائل محددة هي: التهديد المتزايد الذي تمثله الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وأهمية نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان في تعزيز السلام وإثناء أولئك الذين ليست لديهم مصلحة في السلام، علاوة على التهديد المستمر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وضرورة التصدي بقوة أكثر لذلك التهديد.

وربما كان من المحتم أن يكون لتنظيم داعش وجود في أفغانستان، سواء كان ذلك بموجب استراتيجية متعمدة أم أرادت ذلك الجماعات الساعية إلى المشاركة في تلك الأعمال الشريرة. وأيا كان الدافع، فإن أولئك الذين يرتبطون بداعش، إنما ينأوون بأنفسهم عن الحوار السياسي ويجب أن يعاملوا بذات الطريقة التي يعامل بها أتباع داعش في العراق وسوريا وغيرهما. ومن المهم أن نأبه إلى نداء مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المتخذ في الأسبوع الماضي، بأن تقدم الدول الأعضاء طلبات بإدراج المنتسبين لتنظيم داعش في قائمة لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. ولدينا الإطار والأدوات اللازمة لاستهداف هذه الجماعات. وتتوقف فعاليتها على قدرة الدول الأعضاء على استخدامها.

ويتضمن نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان أغراضا أكثر تحديدا. فهو يسعى إلى تشجيع أعضاء طالبان المستعدين للمصالحة مع الحكومة وتجنب الصلات مع أولئك المدرجين بوصفهم إرهابيين دوليين، في ذات الوقت الذي يسعى فيه إلى عزل أولئك الذين ما زالوا يشكّلون تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، أشير إلى أن القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) الذي اُعتمد اليوم يوضح إجراءات الاستثناء من حظر السفر بغرض المشاركة في محادثات السلام. وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، أحث على الاستفادة الكاملة من تلك الإجراءات، وأتطلع إلى التنسيق الوثيق مع لجنة الجزاءات في تنفيذها. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، أحث الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من إجراءات الإدراج بغرض إدراج

الأفراد المرتبطين بطالبان والذين يستغلون حالة عدم الاستقرار الراهنة. فذلك أمر يكتسي أهمية خاصة في الجهود الرامية إلى مكافحة تجارة المخدرات.

وكما يذكرنا الأمين العام، فما تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة إحدى أكبر أسباب قتل أفراد الأمن الأفغان، علاوة على قتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وينوه القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) الذي اُعتمد اليوم إلى المشكلة، بما في ذلك ضرورة تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وقطاع الصناعة. غير أن نيوزيلندا ترى أن ذلك ليس كافيا. ونشعر بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن مجلس الأمن، خلافا للجمعية العامة، من الاتفاق على إجراءات أكثر صرامة للتصدي بصورة أكثر فعالية لمشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد اقترحنا أثناء المفاوضات إدماج مكونات تلك الأجهزة في الحظر المفروض على الأسلحة، ولكن للأسف، لم يؤخذ بذلك الاقتراح. وبصفتي الرئيس، فإنني أتطلع إلى مناقشة المزيد مما تستطيع فعله لجنة الجزاءات للتصدي لهذا التهديد الخبيث المدمر.

وأخيرا، نثني على السيد هايسوم وموظفي البعثة على تفانيهم والتزامهم تجاه أفغانستان والأمم المتحدة.

السيد حمود (الأردن): أود أن أتقدم بفائق الشكر للممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الشاملة.

يجدد الأردن تأكيده وحرصه على أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لأفغانستان ومساعدتها في المضي قدما في العملية السلمية واستكمال مسار الإصلاحات التي سيكون لها دور حاسم في تطوير ومأسسة الديمقراطية في أفغانستان ومحاربة الإرهاب، وهي أهم العناصر اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان.

يرحب الأردن بكافة الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الأفغانية في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد بما يشمل الإصلاحات التشريعية وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد. كما نرحب بالتوصيات البناءة التي أعلنتها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، والتي من شأنها أن تعزز ثقة الشعب الأفغاني بالحكومة. وفي هذا الخصوص، نحث الحكومة الأفغانية على عدم الإبطاء في تحديد موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية. ونأمل أن تتم تهيئة الظروف الأمنية المواتية لإجراء هذه الانتخابات بشكل حر وشفاف وشامل.

إن الهجوم الذي نفذته طالبان مؤخرا على مدينة قندز وسيطرتها عليها بشكل مؤقت هو تطور مثير للقلق، ويؤكد على أهمية فرض السلطات الأفغانية سيطرتها على الأوضاع الأمنية في البلاد، خاصة في منطقة الشمال، وذلك للحيلولة دون تكرار مثل تلك الهجمات التي قد تزيد من التحديات الأمنية ومن تدهور الأوضاع الإنسانية وزيادة عدد النازحين في البلاد.

كما يعرب الأردن عن قلقه الشديد إزاء تزايد الخطر الذي يشكّله تنظيم داعش الإرهابي في أفغانستان، الأمر الذي يؤكد على الحاجة الماسة لمواجهة هذا الخطر وعدم السماح للمسلحين والجماعات الإرهابية بالاستفادة من عملية سحب القوات الأجنبية من أفغانستان. وهنا أود أن أشدد على أهمية تحسين العلاقات بين أفغانستان والدول المجاورة لها، وزيادة التعاون الإقليمي من أجل مجابهة مظاهر التطرف العنيف والحد من نشاط الجماعات الإرهابية. كما أن الدعم الدولي للسلطات الأفغانية لتمكينها من مجابهة الإرهاب يعدُّ عاملا مهما للتقدم في هذا المجال، وسيكون له تبعاته الإيجابية في ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب.

وعليه، فإن من الضروري في هذه المرحلة، الاستمرار في مساندة الحكومة الأفغانية والقوات الأمنية لتحقيق الأمن في

أفغانستان والتأكد من قدرة القوات الأفغانية على السيطرة على الأوضاع الداخلية وحماية الشعب الأفغاني والمساهمة في الأمن الإقليمي في المنطقة. ونحث كافة الأطراف على الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وعدم ارتكاب أي خروقات، والحيلولة دون استخدام الأسلحة المحرمة التي زاد استخدامها في الآونة الأخيرة.

ويؤكد الأردن على أهمية تعزيز سيادة القانون ورصد كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في أفغانستان والتحقيق في جميع جرائم العنف التي ترتكب ضد المدنيين، خاصة النساء والأطفال، وذلك لضمان المساءلة وعدم الافلات من العقاب. ومن المهم ضمان أمن أفراد بعثة الأمم المتحدة وحمايتهم من أي اعتداءات، وذلك لتسهيل عملهم والمهام التي يقومون بها لتحسين الوضع الأمني وكافة الأوضاع الأخرى في أفغانستان.

ونرحب كذلك باعتماد الرئيس الأفغاني خطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، حيث أن تزايد ارتباط عمليات تمويل الإرهاب من الأرباح الناتجة عن تجارة المخدرات يستدعي من الحكومة الأفغانية تكثيف الجهود لاتّباع نهج مستدام وشامل ومتوازن لمحاربة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستخدامها بصورة غير مشروعة.

وأخيرا، يشيد الأردن بالدور الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، السيد هايسوم، ويعرب عن دعمه للجهود التي يبذلها لتعزيز العملية السلمية وتقريب وجهات النظر بين كافة أطراف النزاع، فضلا عن تحسين العلاقات بين أفغانستان والدول المجاورة لها من أجل دعم وتحقيق السلام والمصالحة بين الحكومة الأفغانية والجماعات المسلحة. وهنا ندعو كافة أطراف النزاع إلى الاستجابة لهذه الجهود، وكذلك للجهود الدولية وترجمة التزاماتها إلى إجراءات بناءة على الأرض، والمضي قدما في المحادثات المباشرة فيما بينها للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة، بوصفها الطريق الأفضل وأساس التقدم في أفغانستان لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. كما نود الإعراب عن امتناننا للسفير الجديد والممثل الدائم لأفغانستان، السيد محمود سيكال، على إحاطته الإعلامية الأولى إلى المجلس.

ندين مرة أخرى الهجوم الإرهابي الذي وقع في جوار السفارة الإسبانية في كابول في ١١ كانون الأول/ديسمبر، ونقدم تعازينا لأسر الضحايا ولحكومتي إسبانيا وأفغانستان. ونلاحظ بقلق عميق تدهور الوضع الأمني في البلد خلال الأشهر القليلة الماضية، جراء زيادة عدد الهجمات التي ترتكبها حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة. والاستيلاء على مدينة قندز يمثل انتكاسة للحالة تثير القلق. وفي ضوء تلك الخلفية، نرحب بتوفير المساعدة الأمنية لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية. فتعاون المجتمع الدولي في مجالات التنمية والبنية التحتية وعملية السلام له أهمية كبيرة ويعكس تركيزاً أساسياً متعدد الأبعاد لدعم حكومة أفغانستان وشعبها. وكل ذلك الدعم يجب أن يقترن بجهود وطنية، وبالتالي فإننا نأمل أن تعين الحكومة وزيراً للدفاع ومدعياً عاماً في أقرب وقت ممكن.

ولا يمكن تجاهل الوضع الإنساني. فالحالة الأمنية أثرت بعمق على السكان المدنيين، وزلزال ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر زاد من تفاقم الوضع الإنساني، وأدى إلى نزوح جماعي، وخاصة في الشمال الشرقي من أفغانستان. وعلى المجتمع الدولي أن يكون مستعداً للاستجابة بشكل إيجابي للنداءات الإنسانية وأن يدعم عملية التنمية في ذلك البلد. ونود أن

نؤكد على أهمية المبادرات التي يقودها الأفغان والرامية إلى تعزيز الحوار بين الأعراق والأديان. ولذلك، فإننا نولي أهمية خاصة لانعقاد المؤتمر الوطني الأول لعلماء الدين في كابول في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد جمع ذلك المؤتمر الزعماء من جميع أنحاء البلد لمناقشة عملية السلام والمسائل محل الاهتمام الوطني. ونأمل أن يتطور ذلك المؤتمر إلى هيئة دائمة تعزز المصالحة الوطنية وتسهم في مكافحة التطرف العنيف. ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة لما قدمته من دعم ومساعدة في عقد المؤتمر، الذي كان مبادرة بقيادة البعثة من أجل توطيد السلام.

واتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وأصحاب الشأن المحليين في محافظة بغلان يستحق منا الدعم والمساندة أيضاً. ونتمنى دوام ذلك الاتفاق وتكراره في مناطق أخرى في البلد. والتفاعل والحوار مع الممثلين المحليين طريقة للإسهام في بناء وتعزيز الثقة ونشر رسائل التسامح والتفاهم، التي نراها عناصر أساسية لإحراز تقدم في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة بالتراع.

نحيي قرار الرئيس عبد الغني باعتماد توصية اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي، التي ترمي إلى إعادة العمل بنظام تخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد للنساء في انتخابات مجالس المحافظات والمقاطعات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بضرورة زيادة مشاركة وقيادة المرأة الأفغانية في المجتمع من أجل إحلال سلام دائم.

إن ظهور ما تطلق على نفسها الدولة الإسلامية في أفغانستان كطرف فاعل مسلح جديد غير تابع للدولة قد جعل الأوضاع الأمنية أكثر تعقداً وخطورة، الأمر الذي يمثل عقبة كبيرة أمام عملية السلام وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وذلك فضلاً عن الأثر المزعزع للاستقرار جراء الاشتباكات المتزايدة بين مختلف فصائل حركة طالبان. ونأمل أن يمثل اتخاذ القرار ٢٥٥٥ (٢٠١٥) اليوم والقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) يوم الخميس الماضي استكمالاً للجهود الوطنية الرامية للتصدي بشكل مناسب لتصرفات الأفراد والمنظمات الرامية للاستفادة من زعزعة الاستقرار المشار إليه آنفاً.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، أن تمضي قدماً بثبات للوفاء بالتزامها حيال شعب أفغانستان وحكومتها، لكي يتسنى لنا معالجة مختلف التحديات التي تواجه أفغانستان معاً وعلى نحو شامل. ستسعى شيلي للإسهام في مختلف الهيئات، في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام ودعم الاستقرار في أفغانستان، كيما يمكن للأمة أن تمضي قدماً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ولأن هذه المرة الأخيرة التي نتكلم فيها بشأن هذا الموضوع بصفتنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن، نود أن نعرب عن امتنان شيلي لموظفي البعثة وقادتها للعمل الذي يضطلعون به. ونرجو أن نكون قد أسهمنا في ذلك العمل في أنشطتنا في المجلس، لا سيما فيما يتعلق بدور المرأة والقضاء على ممارسة تجنيد المقاتلين الأطفال.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عرض تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2015/942). ونثني على العمل الذي أنجزته البعثة في تلك الظروف الصعبة. ونرحب بالبيان الذي أدلى به السفير محمود سيكال، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

لقد شاركت أنغولا في تقديم القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، المتخذ بالإجماع اليوم، ويعزز نظام الجزاءات ضد طالبان ومن يرتبط بها. والقرار يترجم عزم أنغولا والمجتمع الدولي على وقف كافة أشكال الدعم للجماعات المتطرفة في أفغانستان، نظراً للتهديد الأساسي الذي تمثله للسلم والأمن الدوليين. وإلى جانب تطبيق الجزاءات، فإننا نشدد على أهمية وجود

عملية سياسية شاملة في أفغانستان تهدف إلى دعم السلام والمصالحة بين الأفغان.

ونقاشنا اليوم يوفر فرصة أخرى لاستعراض ما تكشف بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بينما يكمل البلد عامه الأول من عقد التحول. ونحن ننظر بعين الرضا، وبتعاطف كبير إلى العمل الدؤوب الذي تقوم به حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، والنهوض بحقوق جميع الأفغان وتعزيز القدرات الوطنية للأمة، وكذلك التقدم المحرز في استعادة مصداقية العملية الانتخابية.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الزيادة المبلغ عنها في انعدام الاستقرار وتدهور الوضع الأمني في أفغانستان، والهجمات التي تشنها طالبان في جميع أنحاء البلاد والوجود المتزايد للدولة الإسلامية في العراق والشام. وانخفاض الدعم العسكري الدولي كبد قوات الأمن الأفغانية خسارة فادحة، فهي وفقاً للتقرير تصمد أمام الضغوط المتزايدة، بينما تمكنت من استعادة السيطرة على المناطق التي وقعت تحت سيطرة طالبان. والتزام حلفاء أفغانستان بمواصلة مساعدة قوات الأمن الأفغانية لضمان الاستقرار والأمن في البلد يعبر عن أهمية بقائها صامدة بالنسبة للبلد والمجتمع الدولي برمته بينما تمر أفغانستان بأوقات عصيبة وحاسمة. فأحداث مثل استيلاء طالبان على قندز واستعادة القوات المسلحة الأفغانية لها بعد بضعة أيام بدعم من القوات الأميركية، هي دليل آخر على الخطر الذي تمثله تلك الجماعة على المؤسسات القائمة وقدرتها على الاستمرار في زعزعة استقرار أفغانستان.

ولا يزال الشعب الأفغاني يدفع ثمنا باهظا من حيث الخسائر في الأرواح. وهو يتحمل انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة به، ويتعرض لإطلاق النار المتبادل، ويقع ضحية الهجمات العشوائية، وعمليات القتل المستهدفة، والتعصب على أيدي القوى الظلامية. وإن ملايين اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران، وهم العدد الكبير في الموجة الحالية من اللاجئين الذين يتوجهون إلى أوروبا، والبطء الشديد في العودة أمران يُظهران بجلاء المحنة الكئيبة التي يعيشها الشعب الأفغاني، وعدم ثقته بالمستقبل.

وعقب بعض دلائل الأمل في أن عملية السلام على وشك أن تنطلق، نلاحظ بخيبة أمل أن الحل السياسي الممكن للصراع قد وصل إلى طريق مسدود. وقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به رئيس وزراء باكستان خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن العاصمة، بشأن الأعمال التحضيرية لتيسير المفاوضات بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية. ونرحب بالمؤتمر الوزاري لعملية قلب آسيا – اسطنبول الذي انعقد في إسلام أباد، ونشدد على الحاجة إلى تعزيز الثقة والتعاون المتبادلين بين باكستان وأفغانستان. فالعلاقات الودية القائمة على الاحترام المتبادل بين البلدين تتصف بالأهمية من أجل تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام، وكفالة الأمن والاستقرار والازدهار لكلتا الدولتين. وهذا مؤشر إيجابي إلى أن بلدان المنطقة يمكنها الانخراط في السعي إلى إيجاد حلول لتحقيق السلام في أفغانستان، وأن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي على استعداد لدعم عملية السلام التي يقودها الأفغان. والمبادرات المحلية وجهود بناء السلام التي تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية بغرض تعزيز الاستقرار، مثل اتفاق وقف إطلاق النار المحلي الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ويشمل مناطق مقاطعة باغلان، تعزز الفكرة القائلة إنه من الممكن، عن طريق الحوار بين حركة طالبان والحكومة، التوصل إلى حل سلمي للصراع. ونعرب عن تشجيعنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعما لهذه المبادرات.

إن النشرة المعنية بمسح الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٥ تشير إلى انكماش الاقتصاد القائم على المخدرات غير

المشروعة – وهي البلاء الذي يعتبر عالة كبيرة على أفغانستان. وهذا تطور رئيسي نحو تحقيق الحياة الطبيعية في البلد. لذلك، نؤيد خطة العمل الوطنية المعنية بالمخدرات ونشجعها. فنجاح هذه الخطة أكثر أهمية، لأنها حجر الزاوية في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، من قبيل حركة طالبان، والدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام، وتنظيم القاعدة وفروعها.

وفي الختام، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه الشعب الأفغاني في السنوات القليلة الماضية، فإن التحديات التي يواجهها البلد هائلة. ولا يزال يتعين على الأفغان تحقيق مستويات جديدة من التعاون والتفاهم بغية تمكين البلد من التغلب على حاضره وماضيه الدموي. علاوة على ذلك، يجب التأكيد على التزام المجتمع الدولي بأفغانستان، والحاجة إلى مساعدة البلد بثبات – بصرف النظر عن مقدار التكلفة المرتفعة مع مراعاة الأخطار القائمة – وضرورة وضع الأساس لمستقبل أفضل وأكثر ازدهارا.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة اليوم عن أفغانستان. لقد استمعت الصين بعناية إلى الإحاطة الاعلامية التي قدّمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد هايسوم، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأفغانستان، السفير صيقل.

إن عام ٢٠١٥ يمثل نقطة انطلاق لفترة السنوات العشر الانتقالية في أفغانستان. فطوال العام الماضي، بذلت حكومة الوحدة الوطنية جهودا جبارة لتعزيز الاستقرار الوطني، وتوطيد التنمية الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق النتائج الإيجابية، وهي أمور ينبغي أن ينوّه بها المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات خطيرة تتعلق بإعادة الإعمار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالاضافة إلى ذلك، يظل تحقيق السلام والرخاء مهمة طويلة الأجل تستدعي بذل جهود دؤوبة من جانب مختلف قطاعات المجتمع الأفغاني، ودعما قويا من المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد على عدة نقاط.

أولا، من الضروري مواصلة مساعدة حكومة الوحدة الوطنية على تعزيز الحوكمة الوطنية لديها. وانطلاقا من حكمها خلال العام الماضي، لا تزال الحكومة تلحّ على المضي قدما لاستكشاف مسارها صوب تحقيق التنمية بالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. لهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة على أساس احترام سيادة أفغانستان، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وأن يفي على نحو فعّال بالتزامه بمساعدة أفغانستان، ومساعدة حكومة الوحدة الوطنية من أجل تعزيز قدراتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ونأمل أن تتحد مختلف قطاعات المجتمع الأفغاني، وتواصل إعطاء الأولوية لحل خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض، والعمل معا في سبيل تحقيق إعادة البناء الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، من المهم تقديم الدعم الثابت لعملية السلام في أفغانستان، والدفع قدما بعملية السلام الأفغانية التي يقودها ويملكها الأفغان، وتحقيق مصالحة سياسية واسعة وشاملة بوصفها الطريق إلى الأمام لحل المسألة الأفغانية في نهاية المطاف. وتدعو الصين مختلف الفصائل في أفغانستان إلى اعتبار مصالح البلد والشعب أولا، واستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن تواصل البلدان ذات الصلة توفير الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وتقديم المساعدة في هذا الصدد. والصين على استعداد، إلى جانب البلدان المعنية، لمواصلة القيام بدور بنّاء في عملية السلام في أفغانستان، وتوفير منطلقات يمكنها أن تيسّر استئناف المحادثات.

ثالثا، من الضروري تحسين الوضع الأمني الحالي في البلد، حيث لا يزال هشا. فالاشتباكات المسلحة والأنشطة الإرهابية التي تسفر عن إصابات خطيرة في صفوف المدنيين، تحدث بشكل متكرر. وينبغي لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن يلتزما باتباع نهج مشترك ومستدام وشامل تجاه تحقيق الأمن القائم على التعاون، ومساعدة الحكومة الأفغانية لبناء القدرات في هذا الصدد. كما ينبغي أن يساعدا قوات الأمن والشرطة في البلد على مواجهة جميع أنواع التهديدات والتحديات الأمنية بفعالية. ومن الضروري تعزيز تبادل المعلومات بشأن التصدي للإرهاب ومراقبة الحدود، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتهريب المخدرات معا.

رابعا، إن المطلوب بذل جهود متواصلة بغية دخول أفغانستان في مجال التعاون الإقليمي. وترحب الصين بعضوية أفغانستان في منظمة التجارة العالمية، وتثني على النتائج التي تحققت في الاجتماع الوزاري الخامس لعملية اسطنبول. والصين على استعداد لمواصلة العمل من أجل كفالة أن تؤدي تلك الآلية دورا أكبر في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وينبغي لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم والمساعدة لأفغانستان من حيث النقل، والبنية التحتية، والتجارة، والاستثمار، والأسواق، والتعريفات الجمركية، وينبغي مساعدة البلد على الاستفادة تماما من مزاياه المتعلقة بالجغرافيا والموارد، بغية تعزيز قدرته على التنمية الذاتية المستدامة. وترحب الصين بالمشاركة النشطة لأفغانستان في مبادرة طريق الحرير، وتدعم حقيقة أن أفغانستان قد تنضم قريبا إلى تيار التنمية الإقليمية.

والصين، باعتبارها جارة لأفغانستان وتقيم صداقة طيبة مع الشعب الأفغاني، ما فتئت تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها أفغانستان لاستكشاف سبيل التنمية الذي يراعي ظروفها الخاصة، ويعبّر عن تطلعات شعبها. وتواصل الصين دعم تحقيق السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة على أساس احتياجات البلد. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت الصين عن تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون يوان في شكل مساعدات مجانية ، ستُستخدم في بناء المساكن. ومباشرة في أعقاب الزلزال الذي وقع مؤخرا، قدّمت الصين مساعدات في مجال الإغاثة الإنسانية، وتوفير المواد والمساعدة النقدية الطارئة. والصين على استعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، مواصلة العمل حتى تتمكن أفغانستان من تحقيق السلام والرخاء الدائمين في أسرع وقت ممكن.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد هايسوم، على عرض آخر المستجدات عن الحالة في أفغانستان. ونحن ننوّه بحضور الممثل الدائم لأفغانستان، ونشكره على بيانه. وسوف نركز في تعليقاتنا على الوضع الأمني، والاصلاح الانتخابي، والمصالحة الوطنية، وجهود مكافحة المخدرات.

في ما يتعلق بالوضع الأمني، نلاحظ التحديات المستمرة، بما في ذلك عمليات القتل التعسفي، وأعمال العنف والإجرام المرتبطة بأنشطة حركة طالبان وغيرها من العناصر المناهضة للحكومة. واستيلاء حركة طالبان على قندوز و ١٦ مركزا من مراكز المقاطعات يبرز التهديد الخطير الذي تشكله هذه الجماعة على السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. ونشيد بقوات الأمن الأفغانية لاستعادة السيطرة على قندوز ومعظم مراكز المقاطعات التي أُعلن عن سقوطها.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2015/942)، سبق سقوط قندوز توتر علاقات العمل بين المؤسسات الأمنية والسلطات المدنية. وإذ نضع ذلك في سياق الدروس المستفادة، فإننا نشجع جميع الأطراف المعنية على بذل جهود لتحسين علاقات العمل

فيما بينها. ويجب تحديد الحالات التي يمكن أن تستغلها حركة طالبان وغيرها من العناصر المناوئة للحكومة لزعزعة استقرار البلد وتخفيف حدة هذه الحالات.

وفيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي، نشيد بالقرار الذي اتخذه الرئيس غني بالموافقة على إعادة نسبة المقاعد المخصصة للنساء في انتخابات مجالس المقاطعات والمناطق إلى ٢٥ في المائة. فذلك دليل واضح على التزام الرئيس بتمكين النساء وتعزيز حقوقهن. ونحث الحكومة على مواصلة العمل من أجل النهوض بمشاركة النساء في مجالي السياسة والحكم. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، نشجع على بذل مزيد من الجهود لإحياء عملية السلام. ونعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التماسك الوطني والاستقرار؛ وبالتالي سيصب إنعاش عملية السلام في خدمة المصلحة الوطنية.

وننوه إلى نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لعملية قلب آسيا - إسطنبول، المعقود في إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، الذي أكد من جديد على التزام أصحاب المصلحة الإقليميين بتسوية النزاع في أفغانستان من خلال المفاوضات السلمية. ونحن على اقتناع بأن مبادرات السلام والمصالحة المملوكة للأفغان وبقيادة أفغانية هي وحدها التي يمكنها أن تحقق السلام الدائم والأمن والاستقرار في البلد. ولذلك نحث حركة طالبان وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة على إلقاء أسلحتها والانخراط في حوار مع الحكومة. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في تنفيذ خطة المصالحة من أجل مصلحة الشعب الأفغاني. وأيضا فيما يتعلق بالمصالحة، نشيد بالاتفاق المحلي الأول من نوعه لوقف إطلاق النار بالموافقة الرسمية للحكومة. وكلل الاتفاق، الذي يحظر على القوات الأمنية الأفغانية وحركة طالبان شن عمليات عسكرية في منطقة من مقاطعة بغلان، بالنجاح في الحد من أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحث جميع الأطراف المعنية على التقيد بأحكام الاتفاق.

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات، ننوه بانخفاض إنتاج خشخاش الأفيون بنسبة ١٩ في المائة من انتاجه في عام.٢٠١٤ ويكتسي ذلك أهمية خاصة إذ أنها المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩ التي يتحقق فيها انخفاض في زراعة خشخاش الأفيون. ونتوقع من جهود مكافحة المخدرات أن تواصل تحقيق نتائج إيجابية فيما تقوم السلطات بتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وأحد الأبعاد المهمة لأي مسعى لمكافحة المخدرات هو مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة التي يمكن استخدامها لتمويل الإرهاب. والتعاون الدولي أمر أساسي إذا أريد لذلك المسعى أن يكون فعالا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وحدتي الاستخبارات المالية في أفغانستان وطاجيكستان.

وبالرغم من إحراز تقدم كبير في أفغانستان في جميع القطاعات المختلفة، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وفي مواجهة تلك التحديات، لا يزال هاما الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويكتسي استمرار الدعم الإقليمي والدولي أهمية حيوية أيضا. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام هايسوم، وبموظفي بعثة الأمم المتحدة وبشركاء أفغانستان الإنمائيين على التزامهم بوضع أفغانستان على طريق تحقيق السلام والأمن والمصالحة والتنمية.

السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بامتنان كبير للممثل الخاص للأمين العام، هايسوم، على إحاطته الإعلامية وعلى كل الأعمال الجدية التي اضطلع بها في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أشارك الآخرين الترحيب في المجلس بالسفير سايكال في دوره الجديد ونتطلع إلى العمل معا.

وأود أن أبدأ بياني بالترحيب باتخاذ القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم. وبتجديد نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان لفترة ١٨ شهرا أخرى، أظهرنا ما نعنيه حينما نقول إنه لن يكون هناك إضعاف لعزمنا ولا أي هوادة في جهودنا الرامية إلى تعطيل الموارد المالية لحركة طالبان وأنشطة الحركة. وللأسف، فإن استمرار الحاجة إلى نظام الجزاءات هذا يبين أن دعم المجلس لأفغانستان يظل أمرا حيويا، وأن عملنا لم ينته بعد. وتشكل بعثة الأمم المتحدة جزءا هاما من ذلك الدعم، وأحيي تصميم البعثة على مواصلة الاضطلاع بولاياتها، في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

إن أسباب استمرار دورنا واضحة. ومعا، نريد بناء أفغانستان آمنة ومستقرة – أفغانستان التي لم تعد بعد الآن تصدر انعدام الأمن؛ وأفغانستان حيث يمكن للشعب أن ينعم بالازدهار والرخاء ويعيش في جو من السلام. فتلك هي الأهداف التي ينبغي أن يشاركها الجميع في أفغانستان وجيرانها في المنطقة والمجتمع الدولي. وأعتقد أن هناك عنصرين يكمنان في صميم تأمين ذلك المستقبل وهما: الأمن والاقتصاد.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد بين موسم القتال هذا العام أن ترجمة توفير الأمن إلى واقع للجميع أمر صعب بصورة غير عادية. فقوات الأمن الوطنية الأفغانية ونحن جميعا نواجه عدوا لدودا متمثلا في حركة طالبان. أود أن أشيد بجميع أفراد الخدمة الدولية من الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم، وعلى وجه الخصوص أود أن أقدم تعازيّ إلى أسر الجنود الدوليين الستة الذين قتلوا بالقرب من قاعدة باغرام اليوم. كما أود أن أشارك الآخرين الإشادة بشجاعة قوات الأمن الأفغانية وقدرتها على الصمود. وهناك العديد من التضحيات والعديد من التحديات في هذا العام، ولا سيما في مقاطعة هلمند، ولكن قوات الأمن الأفغانية تبين أن بوسعها التغلب على التحديات باحتفاظها بمراكز المقاطعات واستعادتها من سيطرة حركة طالبان. ويؤدي استمرار هجمات حركة طالبان على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال بالقرب من قندهار، فضلا عن مجمع السفارة الإسبانية في كابول، إلى تقويض أي ادعاءات بأن الحركة تقاتل من أجل المثل الدينية العليا.

وللرد على تلك التهديدات، ستكون قوات الأمن الأفغانية بحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة. ولذلك السبب تدعم المملكة المتحدة أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني وتقدم مبلغ ١١٠ ملايين دولار في شكل تمويل سنوي لتوفير الأمن. ولهذا السبب قمنا بتمديد وجودنا العسكري، على نحو ما أعلن في تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن تواصل جميع الدول الأعضاء تقديم مساعدتها الحيوية. ولكن بغية ضمان الأمن على المدى الطويل في أفغانستان، فإن تحقيق عملية للسلام هو الحل الوحيد، ولذلك أرحب ترحيبا حارا بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا والاجتماعات المرتبطة بها التي عقدت في إسلام أباد. وأشيد بالالتزام والتصميم اللذين أبداهما الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في متابعة تحسين العلاقات مع المنطقة وفي بدء محادثات السلام. ولنناشد جميعا باكستان وأفغانستان الوفاء بالتزاماتهما بالسعي لتحقيق السلام مع الجهات التي ترغب في التفاوض واتخاذ إجراء منسق ضد الجهات غير الراغبة في القيام بذلك. وتؤيد المملكة المتحدة بشدة النداء الذي وجهة مؤتمر قلب آسيا من أجل بدء محادثات السلام على وجه السرعة.

وبالإضافة إلى تهديد حركة طالبان نشاطر الشعور بالقلق حيال ظهور جماعات صغيرة لحركة طالبان الأفغانية السابقة وحركة طالبان الباكستانية hعلنت ولاءها لتنظيم داعش. وكما بيننا في هذه القاعة في الأسبوع الماضي، فإن المجلس موحد الصفوف في معارضته لتنظيم داعش والجماعات المرتبطة به. فلنقدم دعمنا الكامل لحكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان في مكافحة تلك الجماعات.

وإذ أنتقل إلى النقطة الثانية، فإن تحقيق النمو الاقتصادي أمر أساسي إذا أريد للأفغان أن يبقوا ملتزمين بمستقبل أفغانستان. وتحظى أفغانستان بإمكانات كبيرة. فافتتاح خط أنابيب الغاز الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند هذا الشهر يبين أن هذه الإمكانات يمكن تحقيقها. وأهنئ تركمانستان وباكستان والهند، فضلا عن أفغانستان، على دعمها لذلك المشروع. فخط الأنابيب، على غرار مشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء (CASA-1000) والمشاريع الإقليمية الأخرى، يمكن أن تعود بفوائد ضخمة على جميع بلدان المنطقة.

وترى إمكانات أفغانستان في شعبها - في أشخاص مثل ناجينا، وهي شابه تبلغ من العمر ١٨ عاما وتدرس في معهد أفغانستان الوطني للموسيقى في كابول. فناجينا قال ذات مرة إنه لا أمل بأن يعترف لها بأية موهبة، بيد أنه تتاح لها في الوقت الحالي فرصة لتحقيق طموحها في أن تصبح أفضل عازفة بيانو في البلد. والطلاب مثل ناجينا لا يواصلون التراث الموسيقي الثري لأفغانستان فحسب؛ بل يظهرون أيضا أن بوسع أفغانستان الاحتفاظ بأذكى مواطنيها وأفضلهم وأكثرهم موهبة.

لكن في نهاية المطاف، الشعب الأفغاني هو أعظم ما يملكه البلد. وسيتم تحقيق النمو الاقتصادي بفضل مواهبه ومهاراته وعمله الشاق.

وأود أن أختم بإعادة تأكيد الالتزام الدائم للمملكة المتحدة تجاه حكومة أفغانستان، ماليا وسياسيا. وأنا فخور بتكرار دعمنا القوي لعمل حكومة الوحدة الوطنية، وأحث جميع الأفغان والمجتمع الدولي على مواصلة دعمهم للرئيس غني، والرئيس التنفيذي عبد الله. ويمكننا معا، مساعدتهما على التصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية الرئيسية التي تواجه أفغانستان.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الذين سبقوني شكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية. كما نشيد بالسيد هايسوم وجميع أعضاء وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تفانيهم في أداء واجباتهم في ظل ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السفير سيكال على بيانه.

أود أن أبدأ بتكرار دعم ماليزيا القوي لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تقوم بها حكومة أفغانستان، ودعم البعثة بقوة في هذا الصدد. كما نثني على التزام الحكومة الأفغانية المتواصل، والجهود التي تبذلها لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية المتزايدة، التي يواجهها البلد. ونحن نعتقد أن تلك الخطوات تبرز تطلعات الحكومة، لإقامة دولة أكثر وحدة واستقرارا، مما سيسهم في رأينا، بشكل إيجابي في الاستقرار الإقليمي.

لا يزال صون السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلدتحديا كبيرا ومصدر قلق للحكومة ولقوات الأمن. إننا نشعر بالقلق جراء تدهور الحالة الأمنية بشكل ملحوظ، وتزايد معدلات الحوادث الأمنية وكثافتها على حد سواء. ويبرز على وجه الخصوص، الاستيلاء المؤقت لحركة طالبان على مدينة قندز و ١٦ مركز ولاية، مدى هشاشة الظروف الأمنية. ويساورنا القلق أيضا جراء توجه أفراد من تنظيم داعش إلى أفغانستان. ونشعر أيضا بقلق متزايد جراء زيادة وقوع موظفي الأمم المتحدة ضحايا لتلك الحوادث الأمنية، ونلاحظ أن ٤٣ حادثة من هذه الحوادث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قتل موظف تابع للأمم المتحدة في قندهار. إن ماليزيا تدين بشدة استهداف أي موظف من موظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

ومن المروع استمرار معاناة المدنيين الأفغان من وطأة الصراع، والأسوأ من ذلك أن الأطفال يمثلون ما يناهز ربع

مجموع الضحايا. وتشعر ماليزيا بالانزعاج بوجه خاص، لقتل ما لا يقل عن ١٥٩ طفلا، وإصابة ٥٠٥ أطفال في غضون ثلاثة أشهر فقط. إننا نواصل حث جميع أطراف الصراع على ممارسة ضبط النفس، ونكرر بأنه يجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

ورغم الظروف الأمنية الصعبة، تشيد ماليزيا بعزم الحكومة الأفغانية والتزامها بإجراء إصلاحات سياسية، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ موافقة الحكومة على سبع توصيات من التوصيات العشر التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، خلال شهر آب/أغسطس. وترحب ماليزيا أيضا بالتقدم المحرز في اتجاه تشكيل مفوضية جديدة مستقلة للانتخابات، ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نلاحظ إبرام اتفاق وقف إطلاق نار على المستوى المحلي، في ولاية بغلان، مع تراجع فوري في وتيرة الاشتباكات العنيفة. وعلاوة على ذلك، يوضح اعتماد المؤتمر الوطني الأول للعلماء، قرارا في تشرين الأول/أكتوبر لدعم بناء السلام في أفغانستان، كذلك رغبة وتطلعات الشعب الأفغاني لتحقيق السلام الدائم، وإجراء الحوار والمصالحة مع جميع أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا من جديد بأن التوصل إلى تسوية سياسية سلمية عن طريق التفاوض، يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد.

وتشيد ماليزيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل التصدي لانتشار المخدرات. وكنا سعداء بتسجيل أول انخفاض في مناطق زراعة خشخاش الأفيون منذ عام ٢٠٠٩، وتحديدا، إنخفضت المساحة المزروعة بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وشهد إنتاج الأفيون خلال عام ٢٠١٥ أيضا انخفاضا ملحوظا من ٤٨ في المائة. وتلك هي بالتأكيد إنجازات هامة ومشجعة، على الرغم من العدد الذي لا يحصى من التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد. إن خطة عمل أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات، التي وافق عليها رئيس أفغانستان، هي خطوة إيجابية وهامة أخرى، إلى الأمام في الجهود المبذولة لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وتظهر عزم الحكومة الأفغانية على مكافحة المخدرات. ونحن واثقون من استمرار التعاون الوثيق بين حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحقيق النجاح في معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة بطريقة شاملة.

وتعتقد ماليزيا بأنه لا يزال من الضروري، في هذه المرحلة، بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مواصلة تقديم دعمهما وتشجيعهما ومساعدتهما لحكومة أفغانستان، من خلال جهود إعادة الإعمار وإعادة البناء الرامية إلى إعادة بناء البلد. وفي هذا السياق، تقدر ماليزيا كثيرا الجهود الجارية التي تبذلها البعثة، التي واصلت العمل في ظل ظروف قاسية وصعبة بشكل متزايد. كما نثني على التعاون الفعال من جانب الشركاء الإقليميين لتعزيز الأمن والتنمية والتقدم الاقتصادي في أفغانستان والمنطقة.

وأختتم بإعادة تأكيد التزام ماليزيا بالعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين، لدعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد نيكولاس هايسون، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وسفير أفغانستانسيكال، على بيانيهما.

ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في مجمع سفارة إسبانيا في كابول

في ١١ كانون الأول/ديسمبر. إننا ندين بقوة هذا العمل الإرهابي.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعرب عن قلقها جراء الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان، الناجمة عن أنشطة الجماعات المسلحة التي تنشط في مختلف المناطق. وينعكس هذا العنف في زيادة بلغت نسبتها ١٩ في المائة في أحداث العنف، عند قياسها مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويفسر هذا العنف المتزايد، لماذا لا يزال عدم الاستقرار سمة سلبية من سمات أفغانستان، مما يؤثر على عملية بناء السلام والتنمية في ذلك البلد.

إن استيلاء حركة طالبان على مدينة قندز خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، يمثل انتكاسة لقوات الأمن الأفغانية، التي تضررت قدرتها على مواجهة الهجمات التي ينفذها المسلحون. وتشكل مثل هذه الأحداث، إلى جانب وجود جماعات مرتبطة بتنظيم داعش، عاملا إضافيا من عوامل زعزعة الاستقرار، التي تزيد المخاطر التي يواجهها المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مما أدى إلى حاجة ملحة بالنسبة لنا لاتخاذ تدابير قوية للحد من تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسافرين إلى أفغانستان، من مناطق الصراعات المسلحة في العراق وسوريا. إن مكافحة الإرهاب تعني تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، لتصبح مؤسسة أساسية للدولة. وتشكل العمليات العسكرية التي يقوم بها تنظيم داعش، وحركة طالبان انتكاسة لتوطيد السلام وعملية المصالحة الوطنية التي تقودها البعثة بالتعاون مع المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان.

ويجب بلورة المرحلة السياسية الجديدة التي تواجه القيادة الأفغانية، من خلال الجهود الرامية لتحقيق الامتثال للإصلاحات التي جرى القيام بها العام الماضي، والتي يعد الجدول الزمني للانتخابات أكثرها أهمية. إننا نرحب بحقيقة موافقة الحكومة الأفغانية على سبع توصيات من بين التوصيات العشر التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي. إن زيادة حصة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية المحلية وعلى مستوى الولاية لتصل نسبة ٢٥ في المائة يشكل إحدى أهم التوصيات.

إن بلدي يرحب بتعيين مسؤولين مؤخرا في مختلف مجالات الإدارة العامة. وتعزز هذه القرارات أيضا مؤسسات الدولة. لكن، وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2015/942)، يتعين على السلطات الأفغانية أن تتخذ التدابير اللازمة، لكي تكون قادرة على تعيين موظفين لملء الشواغر في المؤسسات العامة التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للبلد، مثل وزارة الدفاع ومكتب النائب العام. وبالمثل، من المهم للغاية تعزيز وجود الدولة ودورها، في جميع أنحاء البلد، وهي خطوة من شأنها أن تعزز ثقة الشعب الأفغاني في مؤسساته الوطنية.

يشكل الاتجار بالمخدرات، جنبا إلى جنب مع تهديد التطرف العنيف، عقبة خطيرة أمام تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. ويشكل ذلك النشاط غير المشروع المذكور، المصدر الرئيسي لتمويل حركة طالبان، وتمكينها من الانخراط في أنشطتها الإرهابية. إننا نرحب اليوم، بحقيقة تسجيل انخفاض في محاصيل الخشخاش مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، فإن تجارة المخدرات والاتجار بها في جميع أنحاء المنطقة لا تزال تمثل تحديا كبيرا بالنسبة للسلطات الأفغانية.

ونشيد على وجه الخصوص، بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونعيد التشديد على أن مكافحة المخدرات بصورة فعالة تقتضي التعاون الدولي، بما في ذلك مع البلدان المجاورة، بهدف منع هذه الآفة ومكافحتها والقضاء عليها.

ولذلك السبب، فإن من الضروري مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف بمشاركة البلدان المنتجة والمستهلكة على حد

سواء بموجب مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة في الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية. ويجب أن يقترن الحد والقضاء على محاصيل المخدرات في آن واحد بالتدابير الرامية إلى تخفيض الطلب في البلدان المستهلكة للمخدرات. وبهذا فقط يمكن تخفيف الموارد المالية المتأتية عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وحرمان المنظمات الإرهابية العاملة في أفغانستان منها.

وعلاوة على ذلك، يجب التذكير بأن تحقيق السلام الوطيد والدائم في أفغانستان يتطلب أكثر من مجرد استخدام النهج العسكري. وبناء عليه، ينبغي تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأجل التغلب على مشاكل الفقر والاستبعاد والتمييز التي تضرر منها المواطنون على مدى عقود وكانت بمثابة دوافع رئيسية للنزاع في البلد. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة دعم شعب وحكومة أفغانستان عن طريق توفير الموارد وبناء القدرات بهدف تعزيز التنمية الشاملة في البلد.

ويعرب بلدنا عن شعوره بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية. ووفقا لتقرير الأمين العام، فقد ارتفع عدد الأشخاص المتضررين بنسبة ٢٦ في المائة، في حين أصبحت الهجمات والاشتباكات الموجهة المسبب الرئيسي للعنف ضد المدنيين. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء زيادة عدد الأطفال الذين قتلوا من جراء النزاع بنسبة ١٠ في المائة، علاوة على الانتهاك الجنسي الذي كثيرا ما تصبح هذه الفئة الضعيفة ضحية له. وندين هذه الأفعال لأنها تشكّل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتترتب عنها عواقب جنائية. ونشيد علاوة على ذلك، بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، يؤسفنا أن حركة طالبان ما تزال تشن الهجمات وعمليات الاختطاف المستمرة ضد النساء في أفغانستان.

وفي مجال القانون الإنساني الدولي، فإننا نشاطر الأمين العام الإعراب عن إدانة القصف الجوي على مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود في قندوز في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أدى للأسف إلى وفاة أو إصابة حوالي ٣٠ مدنيا، بمن في ذلك بعض المرضى والموظفين الطبيين. ونأمل، بالنظر إلى خطورة هذا الحادث المؤسف، أن تلقي التحقيقات التي تقوم بها أفغانستان والولايات المتحدة الضوء على هذا الحادث المؤسف، فضلا عن المساءلة عليه على أمل ألاّ تتكرر مثل هذه الأعمال في المستقبل.

وبالمثل، نعرب عن شعورنا بالقلق إزاء تزايد عدد المشردين داخليا. وفي هذا العام، بلغ هذا العدد ٠٠٠ ٢٣٥ شخص، ما يمثل زيادة قدرها ٧٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. ووفقا لتقرير الأمين العام، سيكون عام ٢٠١٥ الأسوأ منذ عام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالمشردين داخليا من جراء النزاع. وفي حين لم يكن ممكنا وضع حد للنزاع المسلح بهدف تحقيق الاستقرار المطلوب، فما زلنا نلاحظ ازديادا مطردا في عدد هؤلاء الضحايا.

وأخيرا، نهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل بذل جهودها في إطار عملية سياسية شاملة وتشاركية تفضي إلى إقامة السلام الوطيد والدائم. وفي تقديرنا فإن تحقيق هذا الهدف يرتبط بالالتزام من جانب حركة طالبان المتمردة باستئناف محادثات السلام التي بدأت في وقت مبكر من هذا العام. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري مشاركة جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، فضلا عن تقديم المساعدة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وخصوصا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي نعرب عن امتناننا للعمل الذي اضطلعت به. ونشيد بمسؤولي البعثة الذين اضطلعوا بمهامهم بقدر عال من المهنية والتفاني، في ظروف لا تخلو من كثير من المخاطر والتحديات.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، الذي تولى القيام بمهمة بالغة الأهمية. ونود أيضا الترحيب بالممثل الدائم لأفغانستان، السيد محمود سايكال، الذي نشعر بالامتنان له على بيانه الموضوعي المتعمق، ونؤكد اتفاقنا مع ما قاله.

لا تزال الحالة في أفغانستان معقدة للغاية، ونشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر للحالة في المقاطعات الشمالية في البلد. ويؤكد استيلاء المتمردين على مدينة قندوز واستمرار سيطرتهم عليها لأكثر من أسبوعين شدة الخطر الذي يمثله الإرهاب. وننوه بالجهود الحازمة التي بذلتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتحرير تلك المنطقة. ومنذ عام ٢٠٠١، وهو الوقت الذي بدأت فيه عملية الحرية الدائمة، لم يتم الاستيلاء على أي من عواصم المقاطعات. وتعاني قوات الأمن الوطنية الأفغانية من خسائر يومية كبيرة بين صفوفها من جراء المواجهات المسلحة مع المعارضة. ونأمل أن يصدر تقرير في وقت قريب عن تنفيذ ولاية مجلس الأمن بشأن عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي في ذلك البلد. وفي واقع الأمر، فقد ظللنا نطالب بتقرير كهذا منذ وقت طويل.

ويساورنا القلق إزاء العدد الكبير من المدنيين الأفغان الذين رُوِّعوا بسبب هذه الحرب طوال هذه المدة. وليست مقبولة انتهاكات القانون الإنساني الدولي، كالهجوم الجوي على مستشفى في قندوز. ويتعين القضاء التام على إمكانية حدوث هذه الأعمال مجددا. وللأسف، فقد تحققت توقعات مجلس الأمن لاحتمال انتشار تداعيات حالة عدم الاستقرار من الجنوب والجنوب الشرقي من البلد إلى ناحيته الشمالية التي كانت هادئة نسبيا في الماضي. وقد أكد تقرير الأمين العام (S/2015/942) تلك البيانات التي تبعث على القلق، ولم يعد هناك أدنى شك في أن ما يسمى قوات الدولة الإسلامية، التي تكتسب المزيد من الأنصار، بما في ذلك طالبان، ماضية في تعزيز مواقعها بصورة منتظمة. فهي تواصل دراسة الوضع وتكديس الأسلحة وتجنيد المتطرفين من صفوف الجماعات الإرهابية المتنافسة.

ويشكّل إنتاج المخدرات في أفغانستان، الذي بلغ مستوى صناعيا متقدما، تهديدا خطيرا للسلام في أفغانستان وفي المنطقة المجاورة على حد سواء. وتغذي المخدرات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتزيد المخدرات هذه شدة المنافسة بين شتى الجماعات على السيطرة على طرق الاتجار بالمخدرات، ما يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في أفغانستان والدول المجاورة. ونرى في هذا الصدد، أن من المهم تكثيف جهود المجتمع الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات.

ونعرب عن عدم اتفاقنا مع التقييم المتفائل للمستوى الحالي للمخدرات في أفغانستان. فالإحصاءات الرسمية التي نُشرت مؤخرا، والتي تبين حدوث انخفاض كبير في إنتاج المخدرات في عام ٢٠١٥، قد تمت بعد إحداث تعديلات كبيرة في طريقة جمع البيانات. وعليه، فإنه ينبغي التحقق من مدى دقتها مرة أخرى.

وإلى جانب الأثر الضار المباشر لإنتاج المخدرات، فإنه ما زال يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الإرهاب. ونرى في هذا الصدد، أن من المهم تكثيف جهود المجتمع الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان. ونرى أن الحالة المزرية للتهديد الذي تمثّله المخدرات في أفغانستان تُعزى إلى حد كبير إلى عدم فعالية القوة الدولية للمساعدة الأمنية هناك. ومع ذلك، فقد لفتت روسيا الانتباه إلى هذه المشكلة الخطيرة واقترحت حلولا بناءة لها.

وأمام الوجود العسكري الآن فرصة جيدة لمعالجة هذه المشكلة، لكنه يولي اهتماما ضئيلا لمكافحة هذا الشر.

ونحن نؤمن بضرورة مواصلة تعزيز التعاون في أفغانستان وتوطيده في إطار المنظمات الإقليمية القائمة. ونرحب بالبيان الرسمي الذي أدلت به أفغانستان وأعلنت فيه أنها أصبحت عضوا كامل العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون. وقد أدلى الرئيس غني بذلك البيان خلال اجتماعه مع الرئيس بوتين على هامش مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون، الذي انعقد في أوفا في الاتحاد الروسي. وعلى ضوء التهديدات الجديدة الناشئة في أفغانستان وفي المنطقة، فإننا نعتمد على انخراط شركائنا الأفغان في توفير المساعدة العملية للهياكل الإقليمية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

وفي رأينا، يجب أن تكون الجهود الدولية لمكافحة المخدرات الأفغانية شاملة في طبيعتها، وتتناول تجارة توريد المخدرات غير المشروعة بأكملها. وينبغي لهذه الجهود أن تشمل تلف محاصيل المخدرات، وتدمير مختبرات المخدرات، ووسم السلائف، والقبض على أمراء المخدرات، وإدراج أسمائهم في قوائم الجزاءات. والعمل الذي تقوم به منظمة معاهدة الأمن الجماعي يتصف بالأهمية أيضا. فلديها قدرات قوية لمكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب. ولقد تجلى ذلك بنجاح خلال المناورات العسكرية الفريدة التي أجرتها المنظمة في طاجيكستان خلال أيار/مايو من هذا العام.

ونحن نؤيد السبيل الذي سلكته الحكومة الأفغانية بهدف تحقيق المصالحة الوطنية المستدامة لأجل طويل. ونعتقد أنه يتعين على جميع الدول أن تعمل وفقا لذلك بغية مساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والاستقرار الداخليين في نهاية المطاف. وقد وافقت الأمم المتحدة على الأساس الذي تستند إليه المصالحة الوطنية. وتنص المبادئ المعروفة لهذه المصالحة على أن الجميع يجب أن يعترفوا بدستور أفغانستان، ويمتنعوا عن إجراء أي اتصال مع الإرهابيين، ويوقفوا القتال ضد الحكومة.

إن لروسيا روابط تاريخية مع أفغانستان. ونحن نقيم علاقات ودية مع ذلك البلد، وسوف تواصل روسيا تقديم المساعدة إلى أفغانستان وحكومتها وشعبها من خلال تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونأمل أن ننتهي قبل نهاية السنة من تسليم كابل بعض الشحنات الكبيرة من الأسلحة لصالح الشرطة الأفغانية مجانا. وما فتئنا نطور العلاقات التجارية والاقتصادية معها، وبحلول بداية العام المقبل، نأمل أن نكون أنشأنا لجنة حكومية دولية مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي. ونحن على ثقة من أن ذلك سيوفر زخما جديدا لتعاوننا الاقتصادي مع أفغانستان.

وليس هناك أي شك حول المساعدات الإنسانية التي نوفرها. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّمنا إلى برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان ٥٧ مركبة كاماز مجانا تبلغ قيمتها ٢,٥ مليون دولار. وإننا مستعدون للاستمرار في بناء أفغانستان السلمية والمستقلة والمكتفية ذاتيا والمزدهرة اقتصاديا. ونحن على اقتناع بأن أفغانستان يمكنها أن تتغلب على التحديات الراهنة التي تواجهها.

السيد محمد زيني (تشاد) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الاعلامية. كما أشكر السفير محمود صيقل، الممثل الدائم الجديد لجمهورية أفغانستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة، على بيانه، وأرحب به ترحيبا حارا في المجلس.

عشية الذكرى السنوية الأولى لمغادرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أفغانستان، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد مدعاة للقلق، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات الأفغانية الجديدة والدعم من المجتمع الدولي. ونحن نشيد بالحكومة الأفغانية

على جهودها الحثيثة التي أسفرت، ضمن جملة أمور، عن إزالة حركة طالبان من قندوز. وإننا نؤكد من جديد دعمنا للسلطات الأفغانية، ونكرر دعوتنا أصحاب المصلحة الأفغان إلى تعزيز الحوار من خلال المجلس الأعلى للسلام وذلك لصالح الشعب، وتنفيذ برنامج السلام والمصالحة في أفغانستان، تمشيا مع بيان كابل ونتائج مؤتمر بون. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بمؤتمر العلماء الوطني الذي انعقد في كابل بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بتيسير من المجلس الأعلى للسلام وبدعم من بعثة الأمم المتحدة. وكان المؤتمر يهدف إلى الجمع بين جميع أطراف الصراع بغية تعزيز السلام، ونحن نهنئ الرئيس غني لموافقته على النتائج التي توصل إليها.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، يُظهر استيلاء حركة طالبان على قندوز، الأمر الذي ندينه بشدة، أن الحالة غير مستقرة وهي تزداد سوءا نتيجة الحوادث المؤسفة التي أودت بحياة العديد من المدنيين والموظفين الدوليين الأجانب. ونحن نستنكر الهجمات على المدنيين، ونأمل ألاّ تحدث مرة أخرى في المستقبل. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا والحكومة الأفغانية، ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل. كذلك ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع قرب السفارة الإسبانية في كابل بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر. ونتقدم بالتعازي إلى أسر الضحايا وإلى حكومتي أفغانستان وإسبانيا، ونعرب عن تضامننا معها. ونكرر إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤكد على الحاجة الحقيقية إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال الوحشية إلى العدالة. علاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا البالغ حيال تزايد عدد الهجمات الإرهابية، والتهديد الخطير الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على أفغانستان وعلى المنطقة دون الإقليمية، بمن فيهم المقاتلون من الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. فالأمر يتطلب زيادة اليقظة والتعبئة القوية من المجتمع الدولي.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلا عن اعتماد خطة عمل أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات ٢٠١٥-٢٠١٩، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ونحن نشجعها على الاستمرار في العمل على مكافحة آفة المخدرات والقضاء عليها. وفي السياق نفسه، نحث بلدان المنطقة على تكثيف تعاونها وتنسيق جهودها بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الحدود المشتركة بينها.

إن تشاد قلقة جدا من استخدام الجماعات الإرهابية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (العبوات الناسفة) ضد المدنيين، وقوات الأمن الأفغانية، وموظفي السلك الدبلوماسي، والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى تكثيف التنسيق وتبادل المعلومات، محليا وإقليميا على حد سواء، من أجل منع تسليم أجزاء العبوات الناسفة إلى الجماعات الإرهابية، وتحسين الرقابة على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي السياق نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما حالة المشردين بسبب الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات اللازمة إلى المشردين بسرعة، ونحث جميع الجهات المانحة على المساهمة في هذه الجهود.

وفي الختام، نكرر دعمنا للسلطات الأفغانية، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم السلطات في إعادة بناء السلام وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب مرة أخرى بالسفير صيقل في المجلس وفي نيويورك. نحن نتطلع إلى العمل معه ومع

الشركاء من مختلف فروع الحكومة الأفغانية. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية المفيدة، والجهود الهامة للغاية التي يبذلها كامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، دعما للشعب الأفغاني.

بينما نجتمع اليوم، لا تزال حكومة أفغانستان تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأمن، والحكم الرشيد، والفرص الاقتصادية التي يتوق مواطنوها إليها.

أود اليوم أن أتكلم عن بعض تلك التحديات المستمرة وما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لمساعدة الحكومة الأفغانية على تحقيق النجاح في جهودها للتغلب عليها.

كما نعلم جميعا، فإن حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المناوئة للحكومة لا تزال تشكل تهديدا أمنيا خطيرا. وقد شعرنا جميعا بالرعب في الأسابيع القليلة الماضية عندما شهدنا الهجمات التي شنتها الطالبان، بما فيها الهجوم على دورية بالقرب من قاعدة باغرام الجوية في وقت سابق اليوم. يأتي ذلك بعد الغارة التي شُنت في ٩ كانون الأول/ديسمبر على مطار قندهار والهجوم الذي وقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في كابل مستهدفا دار ضيافة ملحقة بالسفارة الإسبانية. وقتل العشرات من الأبرياء المدنيين الأفغان أو جرحوا في هذه الهجمات وهجمات أخرى، بالإضافة إلى مقتل ضابطي شرطة إسبانين في هجوم يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر واللذين أود أن أعرب للممثل الدائم لإسبانيا عن عميق تعازينا لوفاقهما.

والولايات المتحدة ملتزمة بالاستمرار في مساعدة الشعب الأفغاني على مواجهة هذا التهديد الأمني. في تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس أوباما خططا للحفاظ على المستوى الحالي للقوات الأمريكية في أفغانستان البالغ قوامه ٩٨٠٠ جندي طوال معظم عام ٢٠١٦. وسوف يظلوا مشاركين، إلى جانب قوات حلفائنا وشركائنا – في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) – في تديب قوات الأمن الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها. وسوف نستمر في دعم عمليات مكافحة الإرهاب لتدمير بقايا تنظيم القاعدة.

كما سنواصل دعم علاقات أفغانستان مع جيرانها والاستثمار فيها. وفي هذا الصدد، كان الاجتماع الوزاري الأخير لعملية قلب آسيا – اسطنبول الذي عقد في ٨ كانون الأول/ديسمبر في إسلام أباد خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بالالتزامات المتجددة التي قطعت هناك لدعم الجهود التي تقودها أفغانستان من أجل الدخول في مفاوضات مع حركة الطالبان الأفغانية، وسنواصل العمل مع جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك الصين وباكستان، لتهيئة الظروف اللازمة من أجل عملية لتحقيق السلام والمصالحة بين الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان الأفغانية، بما في ذلك عناصر مثل شبكة حقاني. والاختيار أمام الطالبان واضح، وهو إما المشاركة في مفاوضات بحسن نية من أجل تحقيق السلام، أو الاستمرار في حرب لا يمكنهم كسبها ومواجهة العواقب. ونحث جميع أعضاء المجلس على العمل معا لإرسال تلك الرسالة الواضحة.

وخارج حدود المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعم سياسي ومالي وأمني قوي إلى أفغانستان. التقدم الذي أحرزه البلد حقيقي، ولكنه هش، ولا تزال الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني يستحقان دعمنا الثابت. ويتيح المؤتمران الرئيسيان في عام ٢٠١٦ – مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقرر عقده في وارسو في تموز/يوليه، ومؤتمر تنمية أفغانستان المقرر عقده في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر – فرصتين هامتين للدول الأعضاء لتجديد وتقديم هذا الدعم.

وبينما نواصل العمل على إضعاف قوة الجماعات المتطرفة العنيفة في أفغانستان وتدميرها، يجب أن تكفل جميع الأطراف

– بما فيها الولايات المتحدة – القيام بكل ما في وسعها للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أكرر اعتذار الرئيس أوباما وتعازيه الصادقه بشأن الحادث الذي قتل وجرح فيه عاملون ومرضى جراء توجيه ضربة جوية عسكرية أمريكية بطريق الخطأ لمستشفى تابع لمنظمة ''أطباء بلا حدود'' في قندز. عندما يفر الآخرون من مناطق التزاع والكوارث، تتولى منظمة أطباء بلا حدود المسؤولية، والعمل الذي يقوم به العاملون فيها منقذا للحياة بالمعنى الحرفي. ولقد أحاطتنا المنظمة مرارا وتكرارا في المجلس بشأن الأزمات في جميع أنحاء العالم التي يعمل فيها موظفوها والمتطوعون فيها بمهنية وشجاعة. وما من دولة تفعل أكثر مما تفعله الولايات المتحدة لتفادي الإصابات بين المدنيين، لكننا في هذه الحالة فشلنا في أن نرقى إلى مستوى معاييرنا. وقد أصر الرئيس أوباما على إجراء سرد شفاف ووافٍ وموضوعي لحقائق وملابسات الحادث بوصف ذلك خطوة حاسمة نحو ضمان المساءلة الكاملة. تلتزم الولايات المتحدة بمساعدة أطباء بلا حدود على إعادة بناء المستشفى وسداد المستحقات إلى المتضررين.

وعلى قدر شدة الألم الذي سببته الضربة اللجوية، إلا أنه من الأهمية بمكان التمييز بين خطأ من هذا القبيل واستهداف حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة للمدنيين عمدا بصورة مؤسفة. ورسالتنا إلى هذه القوات واضحة. لا يوجد سوى طريق واحد للسلام والأمن والاستقرار في أفغانستان، وهذا المسار ليس من خلال العمل العسكري بل من خلال عملية مصالحة بقيادة الأفغان تستند إلى المكاسب التي أحرزها البلد في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١. فالهجمات التي تشنها حركة الطالبان تضر بالشعب الأفغاني، وتزعزع استقرار البلد، وتفضح تجاهل الجماعة لحياة الناس. يجب أن يتوقفوا عن ذلك.

وكما نعلم جميعا، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لبناء المزيد من الأمن والاستقرار لا يمكن أن تقوم على أساس الجهود العسكرية وحدها. فالحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية اثنان من الأمور الحاسمة في حشد دعم المواطنين الأفغان للحكومة. في عام ٢٠١٤، أدلى أكثر من ٧ ملايين أفغاني، بمن في ذلك ملايين النساء، بأصواتهم في الانتخابات وحققوا أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ البلد. وتجسد حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها الرئيس غني ورئيس السلطة التنفيذية عبد الله الرغبة الحقيقية للشعب في تحقيق انتقال سلمي. ومنذ ذلك الحين، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في مجال بناء مؤسسات أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة يمكنها أن توفر الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني. كما التزمت بإحراز تقدم في الإصلاح الانتخابي، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز ثقة الجمهور في العمليات الديمقراطية. وتعد التوصيات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي خطوة جديرة بالترحيب. يتوقف الأمر الآن على تنفيذ الحكومة الأفغانية لتلك التعهدات.

وقد شهدنا أيضا اضطلاع حكومة الوحدة بجهود كبيرة من أجل إرساء أساس للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الاتفاق المبرم مؤخرا بين أفغانستان وباكستان للسماح بالبدء في تشييد مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا سيوفر الطاقة التي تمس الحاجة إليها من آسيا الوسطى إلى كلا البلدين. أما إطار الاكتفاء الذاتي من خلال المساءلة المتبادلة، الذي اعتمدته الحكومة الأفغانية في أيلول/سبتمبر، ويحدد ٣٩ إصلاحا وخريطة طريق للتعاون بينها وبين الجهات المانحة الدولية، فيمكن أن يعزز الدعم الحاسم الأهمية لتنمية البلد. وإذا نفذت، فإن هذه الجهود وغيرها ستعزز إتاحة المزيد

من الفرص للشعب الأفغاني، وبالتالي تعزيز تقديم دعم أوسع نطاقا للمستقبل الديمقراطي في البلد.

وأود أن أختتم بتذكير الجميع بسبب الأهمية الكبيرة التي يكتسيها إنجاح هذه الجهود. فكما يعلم الجميع هنا، استولت حركة الطالبان في ٢٨ أيلول/سبتمبر على مدينة قندز، التي ظلت تسيطر على أجزاء منها إلى أن تم طردها بشكل كامل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على يد القوات الموالية للحكومة. وتوضح معاملة الجماعة للسكان المحليين خلال تلك الفترة الطريقة التي ستحكم بها إن تمكنت من استعادة السيطرة على أجزاء أخرى من أفغانستان. ووفقا لما جاء في تقرير للأمم المتحدة (S/2015/942)، بعد فترة قصيرة من سيطرة حركة الالطالبان على المدينة قامت بتفتيش المنازل منزلا منزلا باستخدام قوائم جاهزة بأسماء المدافعين عن حقوق الإنسان وعناوينهم، ولا سيما النساء - النساء الناشطات في الحياة العامة، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، وموظفي الأمم المتحدة، والصحفيين، والمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم المحامين والقضاة والمدعين العامين.

وكان اضطهاد المرأة مروعا بشكل خاص. وقد نهبت الحركة ثلاث محطات إذاعية تديرها النساء ومدرسة ثانوية للفتيات، والعديد من المنظمات غير الحكومية النسائية أو قامت بحرقها. وكان أحد أهدافهم هو مأوى للنساء تديره منظمة نسائية غير حكومية من أجل النساء الأفغانيات، ووصفت الالطالبان قاطناته بأنهم فاسقات هاربات وفتيات فاجرات. وذكر تقرير إخباري إن المكتب يبدو أنه تعرض لهجوم بمطارق ثقيلة، فالنوافذ مهشمة، والجدران وأطر الأبواب محطمة.

وعن مديرة المأوى، حسينة سرواري، التي تمكنت من الهرب من قندز قبل أن يتمكن الطالبان من إلقاء القبض عليها، قال ال المحلي للطالبان: ''لو أننا تمكنا من إلقاء القبض عليها، لأعدمت شنقاً في المركز الرئيسي لمدينة قندز''. بل إن المهندسة الوحيدة في المدينة، المسؤولة عن صيانة الطرق، تعرضت للاضطهاد وأرغمت على الفرار من البلدة.

وعلى غرار العديد من المدافعات عن حقوق المرأة والمهنيات اللائي فررن من قندز وتلقين تهديدات بالقتل، لا تستطيع حسينة العودة خوفا على حياتها. ومع ذلك قالت مديرة المنظمة التي تعمل حسينة لحسابها، وهي امرأة باسم مانيذة نادري، بأنهن سيحاولن إيجاد سبيل لفتح ملجأ جديد للنساء في قندز. وقالت أنه سيكون من الصعب العثور على نساء على استعداد للذهاب، غير أن ''الناس يحتاجون إلينا. ولذا علينا إيجاد حل. وإذا ما توقفنا عن العمل، فإن ذلك سيكون نصرا كبيرا للطالبان''.

ولا ترغب المنظمات مثل منظمة ''نساء من أجل النساء'' في منح الطالبان النصر الذي يسعون إليه، بالتخلي عن الأفغان المحتاجين. ونحن أيضا لانرغب في ذلك.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطى الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. وتقدر ألمانيا العمل الممتاز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في قيادة وتنسيق الجهود المدنية الدولية، بما في ذلك في مجال تعزيز حقوق الإنسان، والحصول على المساعدات الإنسانية ومكافحة المخدرات والتعاون بين الجهات المانحة. ونشيد أيضا ببعثته على اتصالها الممتاز ومساعيها الحميدة التي قدمتها دعما للحكومة الأفغانية.

لقد قطعت أفغانستان خطوات كبيرة خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، بدعم من المجتمع الدولي. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى حد كبير، وانخفض عدد وفيات الأمهات، ويحصل الملايين من الفتيان والفتيات الآن على

التعليم الابتدائي والثانوي. وبرغم هذه الإنجازات الملحوظة، ما زالت هناك تحديات.

وفي أعقاب أول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة في تاريخ أفغانستان، التزمت حكومة الوحدة الوطنية بتنفيذ مجموعة إصلاحات طموحة وشاملة للتصدي لهذه التحديات. ونحن نشجع حكومة الوحدة الوطنية بقوة على إحراز مزيد من التقدم في هذا البرنامج الإصلاحي. وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الصعبة يقع في صلب مبدأ المساءلة المتبادلة التي أعادت أفغانستان والمجتمع الدولي التأكيد عليها في كابل في أيلول/سبتمبر. وسيكون المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خطوة بالغة الأهمية لقياس التقدم المحرز. والملكية والقيادة الأفغانية شرطان أساسيان للتحضير للمؤتمر وسيكونان مفيدين في إعادة تأكيد الالتزام الدولي الاستثنائي تجاه أفغانستان.

إن الحالتين الاقتصادية والأمنية غير المرضيتين هما الدافعان الرئيسيان وراء ارتفاع عدد الأفغان الشباب الذين يغادرون البلد – وهم مواطنون شباب متعلمون، ينبغي الاعتماد عليهم في تعمير وتنمية بلدهم. وسيكون وقف وعكس اتجاه هجرة ذوي الكفاءة هذه في مصلحة أفغانستان في المقام الأول. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تزويد الشعب الأفغاني، لا سيما الشباب، بآفاق المستقبل في بلدهم.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء فقدان ذلك العدد الكبير من أرواح المدنيين بسبب المعارك المستمرة وأعمال العنف والإرهاب الشائنة والجبانة. وندين بشدة الهجوم الذي وقع اليوم بالقرب من باغرام، ونعرب عن خالص تعازينا إلى أسر الضحايا. كما أعرب عن اشمئزازنا من الهجومين الأخيرين على مطار قندهار ومجمع السفارة الإسبانية في كابل في وقت سابق من هذا الشهر. وقد أظهرت قوات الأمن الوطني الأفغانية قدرة ملحوظة على المجابهة خلال هذه السنة الأولى التي تحملت فيها المسؤولية الكاملة عن الأمن في بلدها. ونشجب بشدة تعرضها للكثير من الخسائر في الأرواح في كفاحها من أجل القانون والنظام في البلد.

وسيكون مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه ٢٠١٦ فرصة هامة للمجتمع الدولي لتجديد تأكيد دعمه لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وستواصل ألمانيا مساعدتها ودعمها المالي في السنوات القادمة. وقد صوت برلماننا، يوم الخميس الماضي، مؤيدا تمديد مشاركتنا العسكرية في أفغانستان في إطار بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لسنة أخرى، مع رفع الحد الأقصى لعدد الجنود إلى ٩٨٠ فردا. وبذلك، تشارك ألمانيا جميع أصدقاء أفغانستان وشركائها في إرسال إشارة واضحة. لن نتخلى عن أفغانستان في هذا الوقت الحرج.

والطريق الوحيد إلى السلام والأمن الدائمين في أفغانستان هو عملية سلام ومصالحة بين جميع الأفغان. ونثني على القيادة الشجاعة التي أبدتها حكومة الوحدة الوطنية والرئيس غني أحمد زاي شخصيا خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى إسلام أباد. وقد كان التزام حكومتي أفغانستان وباكستان بتعزيز عملية سياسية يقودها الأفغان وبملكية أفغانية، أمرا مشجعا. وندعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى تقديم دعمهم غير المشروط والنشط لهذه الجهود.

وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أن ألمانيا ستبقى على التزامها بدعم أفغانستان خلال عقد التحول هذا، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في مناقشة المجلس هذه التي تتولين رئاستها، سيدتي

الرئيسة. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم، والسفير محمود سايكال على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويسعدنا استمرار عملية التحول السياسي التاريخي في أفغانستان. وتفخر الهند بأنها شريك أفغانستان الاستراتيجي الأول، وتقف على أهبة الاستعداد للقيام بكل ما هو في حدود قدراتها وإمكاناتها للعمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها لتحقيق هدفنا وطموحنا المشترك. ونشاطر الشعب الأفغاني الرغبة القوية في رؤية أفغانستان مستقلة وموحدة ومزدهرة. وستواصل الهند دعم عملية مصالحة يقودها ويتولى زمامها الأفغان بالفعل في إطار الدستور الأفغاني والخطوط الحمراء المقبولة دوليا.

وقد قال وزيرنا للشؤون الخارجية خلال اجتماع قلب آسيا الوزاري الذي عقد مؤخرا في إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر:

”إن الديمقراطية تتجذر في أفغانستان، ونقر بدور الرئيس غني والمدير التنفيذي السيد عبد الله في البناء على الأساس القوي الذي أرساه الرئيس السابق كرزاي لضمان حكم سلمي وديمقراطي وشامل لكامل أفغانستان“

وفي هذا السياق، أبلغ المجلس بأن الهند ستستضيف الاجتماع الوزاري السادس لعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان في عام ٢٠١٦.

وتبقى الحالة الأمنية في أفغانستان شاغلنا الرئيسي. ويؤكد تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/942) رأينا أن الإرهاب هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان. وما يبعث على القلق هو ما كشفته التقارير الأخيرة، بما في ذلك تقرير الأمين العام، عن وجود جماعات تنتسب لداعش، لا سيما في ولاية ننكرهار. وينعكس تدهور الحالة الأمنية في تقرير الأمين العام الذي يشير إلى وقوع خسائر بين المدنيين بلغت ٣ ٦٩٣ في الفترة المشمولة بالتقرير، ما يمثل زيادة قدرها ٢٦ في المائة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. ونحن ندين بشدة الهجومين الإرهابيين الخسيسين على مطار قندهار والسفارة الإسبانية في كابول يومي ٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، فضلا عن هجوم اليوم خارج قاعدة باغرام الجوية. وهذا أمر مثير للقلق بالفعل، ويجب على المجلس اتخاذ إجراء عاجل حيال هذا التهديد.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على قوات الأمن الوطني الأفغانية والشعب الأفغاني لتصديها لقوى الإرهاب والتطرف بشجاعة وصمود. وهي بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي للدفاع عن وحدة أفغانستان وأمنها. والهند، من جانبها، على استعداد للعمل مع أفغانستان لتعزيز قدراتها الدفاعية. وقد أكدت الهند دائماً على أن أي محادثات للسلام يجب أن تقودها أفغانستان وتتولى زمامها وينبغي ألا تكون إلا مع المتعاطفين مع الطالبان المستعدين للقبول بدستور أفغانستان والعمل في إطاره.

ولن تتمكن أفغانستان من تحقيق إمكاناتها الإقتصادية على الوجه الأمثل إلا إذا سُمح لها بحرية المرور العابر إلى الأسواق الكبرى في جنوب آسيا. وقد أشرنا رسمياً إلى استعدادنا للانضمام إلى ترتيبات أفغانستان - باكستان للتجارة والعبور. تعمل الهند أيضاً مع أفغانستان وإيران لتطوير العبور الثلاثي الأطراف. وستقوّي المشاركة في تطوير ميناء تشابهار تواصلَنا مع أفغانستان وما بعدها. إن مشاركة الهند في تدابير بناء الثقة في التبادل التجاري والتجارة والاستثمار ضمن عملية قلب آسيا بوصفها البلد الرائد تكمّل تعاوننا الإنمائي الثنائي مع أفغانستان، بما في ذلك في مجالات البُنى التحتية والتواصل وبناء القدرات.

وفي الختام، نرى أن البعثة يجب أن تواصل القيام بدور رائد في تشكيل وتنسيق جهود المجتمع الدولي لدعم عملية إعادة البناء السياسية والاقتصادية لأفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تأتي هذه المناقشة لمجلس الأمن في نهاية سنة صعبة في أفغانستان. فقد واجهت حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، تمرداً عنيداً وتحديات اقتصادية كبيرة ومهام الإصلاح ومكافحة الفساد الضرورية. وقد أُحرز تقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير من المطلوب عمله.

ولا يزال الأمن يشكل تحدياً رئيسياً، كما ذكرنا سقوط قندز السريع. وقد واصل المتمردون هجماتهم المروعة على المدنيين. ولا تزال قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية حازمة بشجاعة في مهمتها بالتصدي للتمرد، ونحيي تضحياتها. وتواجه القوات الدولية أيضاً تهديداً مستمراً من العنف. ونثني على جهودها.

وتظل أستراليا ملتزمة بمساعدة الحكومة الأفغانية على تحقيق مستقبل آمن ومستقر لشعبها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فنحن إحدى أكبر الجهات المانحة للدعم إلى قوات الأمن الأفغانية، إذ قدّمنا مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أسترالي في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧. ومنذ عام ٢٠٠١، عمل أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من أفراد قواتنا في أفغانستان، مع استمرار ٢٥٠ منهم بالعمل في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الوقت الراهن.

وما زالت أفغانستان تواجه التحديات في مجال حقوق الإنسان. ويشكل العنف ضد النساء والأطفال مصدر قلق خاصا بالنسبة لأستراليا. ومن خلال برنامج المعونة التي نقدمها إلى أفغانستان – وهو رابع أكبر برنامج لأستراليا إذ يبلغ ٨٠ مليون دولار أسترالي في السنة – نوفّر المأوى والدعم لما يزيد على ٣٠٠ ٢ من النساء والأطفال، والتدريب لما يزيد على ٨٠٠ ٢ من موظفي قطاع الشرطة والعدل لدعم حقوق المرأة.

كما أن الإصلاح الانتخابي مجال آخر يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ونرحّب بموافقة الرئيس غني على معظم توصيات لجنة إصلاح النظام الانتخابي. ويجب أن يكون التنفيذ أولوية. وينبغي عقد الانتخابات البرلمانية في وقتها للوفاء بتطلعات الشعب الأفغاني.

إن الإصلاح الاقتصادي أمر أساسي لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لأفغانستان. وسيكون الاكتفاء الذاتي للحكومة من خلال إطار المساءلة المتبادلة آلية هامة لتحسين فعالية وكفاءة التمويل من الجهات المانحة. ونرحب برؤية الرئيس غني لمستقبل أفغانستان الاقتصادي، ونشجع حكومته على المثابرة في جهودها الرامية لمكافحة الفساد.

وعلى الرغم من أنه كان عاماً صعباً، تم إنجاز الكثير في أفغانستان من قبل الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على حد سواء. وتعترف أستراليا بالدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشيد بجهود جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وتفانيهم. ويقدّم عمل اللجنة الثلاثية بشأن أولويات المستقبل لبعثة الأمم المتحدة تقييماً مفيداً لدور جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان وهيكلها وأنشطتها. ونتطلع إلى تجديد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦ بحيث يمكن للبعثة أن تواصل أداء دورها الهام في أفغانستان بفعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في الفترة التي تلت آخر مناقشة لمجلس الأمن بشأن أفغانستان (انظر S/PV.7526)، تدهورت الحالة الأمنية في البلد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2015/601). وشهدنا في الأشهر الأخيرة حدوث زيادة أخرى في عنف الجماعات المتمردة، الأمر الذي أكدته كذلك بيانات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن الضحايا المدنيين، مما يشير إلى زيادة بنسبة ٢٦ في المائة في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٤. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في قندهار وكابل، وكذلك الهجوم الذي وقع اليوم في باغرام.

وتواصل حكومة الوحدة الوطنية التزامها الثابت بمكافحة أولئك الذين يهدفون إلى زعزعة استقرار البلد وإحباط التقدم المحرز في القطاعات الاجتماعية والديمقراطية، والإنجازات التي تحققت في الحقوق المدنية وفي حالة المرأة في السنوات الـ ١٤ الماضية من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسات الأفغانية ودعم المجتمع الدولي.

وستواصل إيطاليا دعم الحكومة والمؤسسات الأفغانية، في التزامها بالحفاظ على أمن البلاد واستقرارها والوفاء بتطلعات شعبها نحو مستقبل من السلام والرخاء. والدليل على ذلك قرارنا الإبقاء على مساهمتنا، إلى جانب شركائنا، في بعثة التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة – بعثة الدعم الوطيد – في عام ٢٠١٦، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لمواصلة الجهود المبذولة لتعزيز وحدات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التي تقاتل جماعات المتمردين المعادية. وسوف تواصل إيطاليا القيام بدور الدولة الإطارية في المنطقة الغربية من أفغانستان.

وندرك جميعاً، بطبيعة الحال، كما جرى التأكيد على ذلك في قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان الذي اعتمد في الأسابيع الأخيرة، بأن المصالحة الداخلية أهمية كبيرة في تحقيق السلام الدائم والاستقرار. وقد انبثقت علامات تبشر بالخير عن مؤتمر إسلام آباد بشأن عملية قلب آسيا – اسطنبول، مع المشاركة الرفيعة المستوى من البلدان الرئيسية في المنطقة، والرئيس غني على وجه الخصوص. تلك مؤشرات إيجابية على تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، ولا سيما أفغانستان وباكستان، بدعم من المجتمع الدولي، في مكافحة الجماعات الإرهابية وفي تهيئة الظروف التي تساعد على استئناف عملية التفاوض بين الحكومة وحركة الطالبان.

وتؤيد إيطاليا جميع الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة في هذا الاتجاه، على أساس تعاون أوثق بين الجهات الفاعلة التي يمكن أن تؤدي إلى عملية سلام شاملة وداخلية. وينطوي ذلك على رفض العنف؛ وقطع جميع الصلات بالإرهاب؛ واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء، اللاتي نأمل أن نرى مشاركتهن بنشاط في مفاوضات السلام في المستقبل، وحقوق الفتيات.

وقد شهد هذا العام زيادة مثيرة للقلق في تدفق المواطنين الأفغان الذين يفرون من البلد بسبب تدهور االحالة الأمنية.

وستكون التنمية المكتفية ذاتياً غير مقبولة دون الإصلاحات الداخلية اللازمة. ونكرر الإعراب عن التقدير للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية والخطط الموضوعة بموجب الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر الماضي. ومن المؤكد أن برنامجاً قائماً على المؤشرات والجداول الزمنية المحددة بوضوح هو المقدمة المنطقية الأفضل لأي عمل على الإصلاح. ولكن ذلك يجب أن يقترن بالتنفيذ الفعال مع نتائج قابلة للقياس في مجالات الحكم السياسي، والإصلاح الانتخابي، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والحوكمة الاقتصادية، وحقوق الإنسان.

وعلى هذه الخلفية، يجب إعطاء الأولوية لحماية حقوق المرأة وتعزيزها، وتقوية تمكين المرأة في جميع قطاعات المجتمع، وحمايتها المادية – لأن حوادث العنف ضد المرأة قد زادت في الآونة الأخيرة، على النحو المبين في بعض الحالات الغاية في الخطورة، وهو الأمر الذي ندينه بقوة.

وهذا، بالرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، يبين مدى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وبطبيعة الحال، نحن نشيد بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة والممثل الخاص نيكولاس هايسوم.

وفي الختام، فإن الأعمال الجدية التي تقوم بها السلطات والمؤسسات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، بالغة الأهمية إذا أريد لعملية الإصلاح تحقيق أهدافها المتعلقة بزيادة توطيد الديمقراطية والاعتماد على الذات. وسيتيح مؤتمر بروكسل الوزاري الذي سيعقد في ٤و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والمقرر أن يشارك في استضافته الاتحاد الأوروبي، فرصة لتأكيد هذه الشراكة التي بالنظر للمستوى غير العادي للالتزام المتبادل بين المجتمع الدولي وأفغانستان، يجب أن تفضي إلى إحراز تقدم ملموس في مجال الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/942)، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية التفصيلية التي قدمها صباح هذا اليوم، وعلى أعماله الجيدة المستمرة في البلد.

إن القاسم المشترك بين التقرير والإحاطة الإعلامية والبيانات التي أدلي بها اليوم هو تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فقد كان احتلال حركة الطالبان المؤقت لقندز نتيجة للتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية الهائلة التي يواجهها البلد. ولذلك يبقى تقديم الدعم الدولي المستمر أمرا بالغ الأهمية. وأدانت باكستان، من جانبها، أعمال العنف وارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان. ولا شيء يبرر القتل العشوائي. وقد أعلنا دعمنا الكامل للحكومة الأفغانية بهدف تحسين الحالة، ولكن على الشعب الأفغاني نفسه أن يرتب أوضاعه الداخلية.

ونرى أن الاحتماليين القائمين من أجل إنهاء عدم الاستقرار في أفغانستان، هما الخيار العسكري أو عملية السلام عن طريق المفاوضات. وهناك توافق آراء دولي واضح على أن استخدام القوة وحده لا يمكنه تحقيق السلام في البلد. فعملية المصالحة االقوية وذات المغزى، إذا نفذت بشكل جدي، هي السبيل المستدام الوحيد لتحقيق هدفنا المشترك. وبتلك الروح يسرت باكستان، بحسن نية وبناء على طلب الرئيس غني، المحادثات المباشرة الأولى من نوعها بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. ونحن على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور مماثل مرة أخرى.

ومع ذلك، ينبغي ألا يلقي أي أحد ظلالا من الشك على صدق باكستان. وبعد أفغانستان، عانت باكستان وشعبها أقصى معاناة من فترة أكثر من ٣٥ عاما من الحروب والعنف والإرهاب في أفغانستان. فباكستان هي الضحية الرئيسية للإرهاب. وعزمنا على استئصال آفة الإرهاب من أراضينا واضح وباد للعيان. واستهدفنا جميع الجماعات الإرهابية، ولا نزال نستهدفها. وأحرزنا تقدما كبيرا في تطهير بلدنا من الإرهابيين. ومع ذلك، فإن هذه الأهداف لن تنجز بالكامل حتى يتم القضاء على الملاجئ والملاذات الآمنة للإرهابيين الذين فروا من عملياتنا في أفغانستان. ولا يمكن أن نسمح بأن يكون شعبنا هدفا للهجمات عبر الحدود التي تشن من تلك الملاذات الآمنة. وحينما بدأت باكستان عمليتها لمكافحة الإرهاب في

شمال وزيرستان، دعونا إلى اتخاذ إجراء منسق من كابول لمنع فرار الإرهابيين إلى داخل أفغانستان ولجوئهم إلى شن الهجمات عبر الحدود من الأرض الأفغانية. وذلك التعاون لا يزال غير موجود. وأود أن أؤكد مرة أخرى على دعوتنا إلى ذلك التعاون. ولا يمكننا تحقيق الدبلوماسية من خلال إصدار البيانات. ويتعين علينا تسوية مشاكلنا بالحوار.

وكان نجاح عقد المؤتمر الوزاري الخامس لعملية قلب آسيا – إسطنبول، المعقود في إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، دليلا آخر على التزامنا بتحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان. وقد أتاح المؤتمر فرصة للوزراء في المنطقة وخارجها للموافقة على إعلان إسلام أباد الواسع النطاق. ونعتقد أنه إذا ما نفذ الإعلان بإخلاص، فإنه سيمهد لمنطقة جوار تنعم بالسلام، وهو أحد أهداف السياسة الخارجية لباكستان. وافتتح المؤتمر بصورة مشتركة رئيس أفغانستان، أشرف غني، ورئيس الوزراء نواز شريف. وعقد الزعيمان أيضا اجتماعا ثنائيا بناء بعد ذلك، وهو اجتماعهما الثاني في ظرف ١٠ أيام. وعقد الاجتماع الأول في باريس على هامش مؤتمر تغير المناخ. وعقد في إسلام أباد أيضا عدد من الاجتماعات الثنائية والثلاثية والرباعية التي ركزت على أفغانستان. ومع الاعتراف بدور باكستان والتزامها بتسهيل محادثات السلام في باكستان، ساعدت تلك الاجتماعات على التوصل إلى توافق في الآراء على العديد من المجالات.

أولاً، إن إحلال السلام في أفغانستان أمر حيوي للمنطقة وخارجها. ولذلك ينبغي تركيز الجهود الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ثانيا، إن التعاون الوثيق والتنسيق بين باكستان وأفغانستان أمران ضروريان لتعزيز السلام في أفغانستان ولمكافحة الإرهاب على نحو فعال. ثالثا، يشكل تحقيق المصالحة من خلال التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض الخيار العملي الوحيد لتعزيز السلام الطويل الأجل في أفغانستان. كما أن إعلان إسلام أباد يلزم بعودة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم بكرامة وشرف، وبدعم المجتمع الدولي لإعادة توطينهم بطريقة سلسة. وتنظر باكستان في تمديد الاتفاق الثلاثي في هذه المرحلة. ولكن ذلك سيكون مع خريطة طريق واضحة لضمان عودة اللاجئين بكرامة.

وسيكون الترابط الإقليمي عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية في أفغانستان والمنطقة. وتبشر بالخير لذلك المسعى مراسم افتتاح خط الأنابيب الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند التي جرت في وقت سابق هذا الشهر ومشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء (CASA-1000)). فعلى سبيل المثال، سيوفر مشروع خط الأنابيب وحده عشرات الآلاف من فرص العمل في أفغانستان. ونحن نتفق مع الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان على أن هذه أنواع الأهداف والأنشطة التي ينبغي أن تركز عليها المنطقة طاقتها.

ولفترة عقود، ظل شعبا أفغانستان وباكستان يجابهان التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب. وحققت باكستان مكاسب ملحوظة في حملتها لمكافحة الإرهاب من خلال عملياتها العسكرية وخطة العمل الوطنية الشاملة. ويحدونا أمل صادق في أنه بالعمل معا، سيفي البلدان بتوقعات شعبيهما وسيتعاونان تعاونا وثيقا من أجل دحر جميع الإرهابيين وإرساء السلام الدائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاث سنوات في طوكيو، اتفقنا جميعا على تحقيق الاعتماد الذاتي لأفغانستان. وفي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، تم الاتفاق على مبدأ المساءلة المتبادلة بين أفغانستان والمجتمع

الدولي. ومع أن اليابان تقدر التقدم المحرز في مختلف المجالات ذات الأولوية ومن بينها مكافحة الفساد والإصلاح الانتخابي، فإن من دواعي خيبة الأمل أن المناصب الرئيسية، مثل منصب المدعي العام ووزير الدفاع، لم يتم شغلها بعد. وبالنظر إلى روح المساءلة المتبادلة، يحدوني أمل قوي في أن تبذل الحكومة الأفغانية المزيد من الجهود في ذلك الصدد.

وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/942) عن أفغانستان، فإن قوات الأمن الأفغانية لا تزال تواجه تحديات. ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة المعقودة في أيلول/سبتمبر (انظر (S/PV.7526)، شهدنا مجموعة من الخروقات الأمنية البارزة، بما في ذلك الخرق الذي وقع في قندز، وهي خامسة أكبر المدن في أفغانستان. وتحسين الحالة الأمنية أهم الشروط اللازمة لتحقيق التنمية في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان النهوض بعملية للسلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بالنتائج الإيجابية للاجتماع الذي عقد في إسلام أباد في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أهيب بجميع أصحاب المصلحة المضي قدما بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والمصالحة.

وحين أدليت ببيان بشأن أفغانستان في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، أكدت على مفهوم الاعتماد على الذات. وعبارتي الرئيسية اليوم مرة أخرى هي الاعتماد على الذات. وبصفتي الممثل الخاص السابق لحكومة اليابان المعني بأفغانستان وباكستان، أعتقد أن أفغانستان لديها إمكانات كبيرة لتحقيق الاعتماد على الذات. وأود أن أسترسل في التفاصيل بالتطرق لثلاثة مجالات.

أولا، إن القطاع الزراعي عامل رئيسي في إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل، بهدف بناء المزيد من الاستقرار الاجتماعي والحد بدرجة كبيرة من تفشي الجريمة.

وقد أطلق الدكتور تيتسو ناكامورا، وهو طبيب ياباني، مشروعا للري في صحراء غمبيري في مقاطعة نانغارهار عام ٢٠٠٣. وعن طريق استخدام تكنولوجيا الري اليابانية التقليدية التي تعود لقرون من الزمن، إلى جانب الأساليب التقليدية في أفغانستان، تكلل مشروعه الأرض الخضراء بالنجاح في إقامة نظام للري ذي فعالية عالية. ومن خلال استثمار قرابة ٢٤ مليون دولار حتى الآن، تحولت الصحراء إلى أراض خصبة خلال السنوات العشر الماضية. وتتعاون حكومة اليابان مع الحكومة الأفغانية والمنظمات الأخرى لاعتماد نظام الري نفسه في مناطق أخرى من أفغانستان. وقبل يومين، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اليابان مشروعا للزراعة والري تبلغ قيمته حوالى ١٣,٥ مليون دولار، يشمل مقاطعات شمالية من قبيل قندوز، وبغلان، وتخار. وهذا مثال حي واحد على التزام اليابان باستكشاف إمكانات أفغانستان في مجال الزراعة لتحقيق الاعتماد على الذات.

ثانيا، إن تعزيز التعاون الإقليمي، مع تحسين الترابط الإقليمي، سوف يوفران أساسا أقوى للنمو الاقتصادي والاعتماد على الذات. وأفغانستان غنية بالموارد الزراعية والمعدنية، ولكن ليس بالإمكان الوصول إليها أو استخدامها بشكل كامل نظرا للعديد من العقبات. فالبنية التحتية المتخلّفة في مجال النقل داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء هي إحدى هذه العقبات. وفي هذا العام، قامت حكومة اليابان ومصرف التنمية الآسيوي بالعمل معا على تشجيع دراسات تمهيدية بشأن تحسين الترابط في المنطقة. وإحدى هذه الدراسات هي دراسة جدوى بشأن خط السكك الحديدية الذي سوف يربط بين غرب أفغانستان وتركمانستان، ونأمل أن يفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة. وثمة عقبة أخرى تتمثل في عدم وجود ضوابط حدودية ملائمة. وعندما يجري تثبيت الضوابط الحدودية بفعالية، سوف تتعزز الأنشطة

الاقتصادية الإقليمية إلى حد كبير، وتتصدى أيضا لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وارتباطه بتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، دأبت اليابان باطراد على دعم تدابير مكافحة المخدرات في المنطقة طوال السنوات العشر الماضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأفغانستان، والبلدان المجاورة لها.

ثالثا، بإمكان الموارد البشرية أن تضع الأساس للتنمية الاقتصادية في أفغانستان وتحقيق الاعتماد على الذات، وبإمكانها أن تعزز القدرة لعمليات الحكومة في المستقبل. وبغية إعطاء مجرد مثال واحد على ذلك، فإن أكثر من ٤٠٠ من المسؤولين الحكوميين الأفغان الشباب تلقّوا التعليم العالي في اليابان، في إطار برنامج الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في تعزيز القدرات الأفغانية للتنمية الفعالة وتحسينها.

وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير، نحن عازمون على مواصلة المساعدة التي نقدمها إلى أفغانستان، حتى تتمكن الحكومة الأفغانية من تحقيق السلام والاستقرار والاعتماد على الذات. وبينما تقوم الحكومة الأفغانية بتنفيذ التزاماتها على أساس المساءلة المتبادلة وتحقّق تحوّلا هاما نحو الاعتماد على الذات، فإن اليابان على استعداد لتقديم دعمها بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص السيد هايسوم وفريقه في كابل على الجهود الدؤوبة التي يبذلانها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي سيُتلى قريبا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الاعلامية الشاملة حول الوضع الحالي في أفغانستان، وعلى جهوده التي لا تعرف الكلل. كما أود أن أشكر السفير صيقل على ملاحظاته القيّمة.

كثيرا ما قيل إن عام ٢٠١٥ سيكون عاما حاسما لأفغانستان – عام تنفيذ الإصلاحات من أجل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار، ومستقبل أكثر إشراقا للشعب الأفغاني. ومع اقتراب العام من نهايته، ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة للتفكير في التقدم الذي تم إحرازه والتحديات الماثلة في السنوات المقبلة. لقد خطت الحكومة الأفغانية خطوات هامة في السعي إلى تحقيق خطة الإصلاح للاعتماد على الذات، من خلال إطار المساءلة المتبادلة. ومثل هذه الإصلاحات ضرورية لإحراز الهدفين المتمثلين في الاعتماد على الذات وتحقيق الرخاء في أفغانستان لأجل طويل، حيث يكون باستطاعة النساء والرجال والفتيات والفتيان أن يتمتعوا تماما بحقوق الإنسان. وسوف تحتاج أفغانستان إلى الدعم الدولي المتواصل، لذا ستؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا هاما في تحقيق ذلك.

وأود أن أسلّط الضوء على ثلاث مسائل.

أولا، شهد عام ٢٠١٥ زيادة مثيرة للجزع في أعمال العنف في جميع أنحاء أفغانستان، مما أسفر عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين. فالهجوم على قندوز والأحداث المأساوية التي أعقبت ذلك، بما فيها قصف المستشفى التابع لمنظمة أطباء بلا حدود، والهجمات الأخيرة على مطار قندهار وحرم السفارة الإسبانية في كابل، لهي أمثلة غير مشجعة. والوضع الأمني المتدهور يخلّف أثرا مدمّرا على السكان المدنيين، وليس أقلهم النساء والأطفال. والهجمات على السكان المدنيين يشكّل مصدر قلق بالغ. ويجب احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات ومن جميع الأطراف، ونحن نرحب بالتحقيقات التي تساهم في تحقيق هذه الغاية.

ثانيا، إن عملية السلام تبقى الخيار الوحيد القابل للتطبيق بغية أن تكون أفغانستان مستقرة ومزدهرة. ونود أن نشيد بالحكومة الأفغانية على التواصل مع جميع الأطراف في المنطقة. إن عملية قلب آسيا أمر هام في تعزيز التعاون الإقليمي، والتواصل، وبناء الثقة، بهدف تحقيق الازدهار لأفغانستان وزيادة الأمن الإقليمي. ونحن نرحب بإعلان إسلام أباد مؤخرا، وعلى وجه الخصوص النص الوارد فيه المتعلق بالتعاون الأمني الإقليمي. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لباكستان على استضافة الاجتماع الوزاري، ونرحب بالحوار البنّاء مع أفغانستان خلال زيارة الرئيس أشرف غني إلى إسلام أباد. ونأمل من الاتفاق على استئناف محادثات السلام أن يسفر عن نتائج إيجابية قريبا، وأن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

ثالثا، إن تزايد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يغادرون أفغانستان – وليس آخرهم مغادرة الشباب الذين تمسّ الحاجة إليهم من أجل إعادة بناء البلد – يبعث على بالغ القلق بصورة مشتركة. فمن المهم استعادة الأمل في مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. وتحقيق السلام والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية أمور تساهم في إحراز هذا الهدف. ومبادرة وظائف من أجل السلام في أفغانستان يمكنها أن تساهم في تحقيق هذا المنظور للأجلين القصير والمتوسط.

وخلال زيارة الرئيس غني الأخيرة إلى ستوكهولم، أكدت السويد دعمها لأفغانستان من خلال التوقيع على اتفاق ثنائي بشأن التعاون الإنمائي. وإن دعمنا لأفغانستان ما زال كبيرا وطويل الأجل، بهدف الاسهام في مبلغ ١,٢ بليون دولار تقريبا خلال عقد التحول. وسوف تستهدف هذه الجهود على وجه التحديد زيادة احترام حقوق الإنسان للمرأة، فضلا عن تمثيل المرأة في كل مجال من مجالات المجتمع وحصولها على الموارد. وهذا شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في أفغانستان. وسوف تواصل السويد إسهامها في تطوير قوات الأمن والدفاع الأفغانية، عن طريق مشاركتها في بعثة الدعم الوطيد خلال عام ٢٠١٦.

ومع اقتراب هذا العام الحاسم من نهايته، ثمة العديد من التحديات التي لا تزال قائمة، بالترافق مع معالم هامة مقبلة، مثل مؤتمر قمة وارسو والمؤتمر الوزاري في بروكسل. وقد ظلت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية متحدة، على الرغم من مواجهتها للعديد من الصعوبات. وهذا مدعاة للأمل. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء الإقليميون الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني وحكومة الوحدة الوطنية في كفاحهما من أجل تحقيق السلام والاستقرار، ورؤية لمستقبل أكثر إشراقا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن البلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، والبلد في عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أرمينيا وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/942) عن أفغانستان، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونحن أيضا ممتنون جدا للممثل الخاص هايسوم على إحاطته الاعلامية، ونشيد به وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الالتزام والعمل المضني جدا من أجل وضع أفغانستان على طريق التقدم.

الواقع أن أفغانستان أحرزت تقدما كبيرا في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والتنموية على مدى العقد الماضي.

ويبرز قرار الجمعية العامة الذي اعتمد مؤخرا الكثير من أوجه التقدم هذه، التي تستحق عليها حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني الكثير من الثناء. ولكن هذه المكاسب هشة ولا تزال التحديات الرئيسية قائمة.

وفي بياننا في مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7526)، أوضحنا دور المؤسسات في أفغانستان ودور إطار الاكتفاء الذاتي من خلال المساءلة المتبادلة، الذي يقدم نقاطا مرجعية وآجالا زمنية هامة للإنجازات في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وسيسمح ذلك بالإسراع في خطى الإصلاحات وكفالة تنفيذ أكثر فعالية، وسيؤدي إلى زيادة فعالية المساعدة.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، فإن استمرار انعدام الأمن يهدد التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد، ولا يزال يشكل مصدر قلق حقيقيا. وقد شهدت الأشهر الماضية تصاعدا جديدا في نزوح اللاجئين والمهاجرين من أفغانستان. ومن الملح على نحو أكبر أن تقوم حكومة أفغانستان – بدعم من المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة الإقليميين – بتوفير بيئة آمنة ومستقرة. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار الوجود الإقليمي لبعثة الدعم الوطيد لتقديم التدريب والمشورة والمساعدة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وزملائنا في الولايات المتحدة في أعقاب الهجوم الانتحاري الذي أودى بحياة ثلاثة من جنود المنظمة في وقت سابق اليوم في باغرام.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الشعب الأفغاني من استعادة الثقة في المستقبل. وتنفيذ إصلاحات لتهيئة فرص اقتصادية لن يقل أهمية عن تحسين قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، والحفاظ على معايير حقوق الإنسان، والاتفاق على إصلاحات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب بشأن النظام الانتخابي. ونشدد على أهمية وجود عملية سياسية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية يقودها الأفغان ويملكون زمام أمورها، ترمي إلى التوصل إلى حل مستدام للنزاع وبناء الثقة والاستقرار بين جميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

ومما يؤجج انعدام الأمن وانعدام الاستقرار أيضا الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، التي تزال تشكل مصدر قلق هاما للاتحاد الأوروبي، وتترتب عنها عواقب وخيمة في أفغانستان نفسها من حيث ارتفاع معدلات الاستهلاك بين السكان، ونمو الاقتصاد غير المشروع، وفساد المؤسسات، وتمويل الإرهاب الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد خطة عمل أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات مؤخرا، ويشجع على تنفيذها على نحو سريع وفعال. ونشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل اتباع نهج متوازن ومتكامل، بدعم كامل من المجتمع الدولي وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الأطر الإقليمية ذات الصلة، مثل مبادرة ميثاق باريس.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تجاه أفغانستان، وكما أعلنا سابقا، يشرفنا المشاركة في استضافة المؤتمر الوزاري القادم في بروكسل في الفترة من ٤ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وستحتاج أفغانستان إلى التزام مستمر من جانب المجتمع الدولي بمواصلة السير على طريق تحقيق الاستدامة. وسيحدد المؤتمر الوزاري إطار حكومة أفغانستان والجهات المانحة حتى عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيسهم في تهيئة بيئة مستقرة وذات مصداقية في أفغانستان للانتقال تدريجيا نحو تحقيق الاعتماد على الذات، ويعمل بوصفه عاملا حفازا هاما لتعبئة المزيد من الدعم السياسي والمالي الذي تمس الحاجة

إليه من المنطقة الأوسع، وكذلك داخل أفغانستان، بمساعدة الشركاء الدوليين. وسيحتاج هذا المستوى الاستثنائي للدعم الدولي إلى الاقتران بنفس القدر من الالتزام القوي من جانب حكومة أفغانستان بالإصلاح والتغيير. وتعد عواقب فض الاشتباك، كما شهدنا في مناطق أخرى، تذكير قوي بالتكاليف التي نتكبدها خلاف ذلك.

وقد تطور احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حالة النساء والفتيات، إلى حد كبير في العقد الماضي. وهذا أمر يستحق الثناء. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، الأمر الذي يتطلب بذل جهود متواصلة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإطلاق خطة عمل أفغانستان الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا حكومة الوحدة الوطنية في هذا المسعى، وقد وضع برنامجا خاصا لدعم تنفيذها. ويجب أن نحمي المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية منذ سقوط نظام طالبان، حيث إن مشاركتها الفعالة في إعادة بناء الدولة لا تزال بالغة الأهمية. ومن الأهمية بمكان أن تشارك المرأة بنشاط في المفاوضات بشأن مستقبل البلد بهدف تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع قطاعات المجتمع.

ومن المهم أيضا أن يسلم قرار الجمعية العامة بالمخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان. فهؤلاء الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني يضطلعون بدور محوري في حماية حقوق الآخرين وتعزيزها، وكثيرا ما ينطوي الأمر على تعرضهم لمخاطر شخصية كبيرة. ويدين القرار بحق العنف ضد المرأة.

ولا تزال التوقعات الاقتصادية في أفغانستان متفاوتة رغم التقدم المثير للإعجاب المحرز على مدى العقد الماضي. وستكون مصادر الطلب الكلي نادرة في المستقبل، وسيظل الاستثمار العام والخدمات تشكل محركا هاما للنمو، وكذلك عمليات النقل الدولي ذات الصلة. وهناك أهمية حاسمة لزيادة تحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار وتعزيز تطوير التجارة داخل المنطقة والهياكل الأساسية، الأمر الذي سيعود بالنفع على جميع البلدان في المنطقة. ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة لصون هذه العلاقات الإقليمية وتحسينها.

وليس هناك بديل عن زيادة التعاون الإقليمي من أجل الخروج من الحلقات المفرغة المتمثلة في الهشاشة والفقر والعنف والتطرف، بدءا بالتعاون في مجالي التجارة والطاقة، إلى حماية الأقليات، والوفاء بحماية حقوق الإنسان فضلا عن المكافحة المشتركة للقتل العشوائي الذي تمارسه الجماعات المسلحة دون احترام للحدود الدولية. وسيحتاج جميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى الاستثمار في رأس المال السياسي والمالي الحقيقي تحقيقا لهذا الغرض. ونحيي الرحلة الأخيرة التي قام بها الرئيس غني إلى إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر بوصفها خطوة هامة نحو إقامة علاقات ثنائية أوثق بين أفغانستان وباكستان. وفيما يتعلق بالتعاون داخل المنطقة الأوسع نطاقا، فقد أرسل الاجتماع الوزاري العملية قلب آسيا، الذي عقد في إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، علامات هامة ومشجعة عن تحسن الدينامية في المنطقة، الأمر الذي يستحق كل الدعم والمساعدة منا في الأشهر المقبلة. وسيكون الاتحاد الأوروبي شريكا يعول عليه في هذا الطريق.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بدعم أفغانستان نحو إحراز تقدم على المدى الطويل في البلد. ومن جانبنا، سنستمر في دعم العملية الانتقالية لتشجيع ظهور مجتمع سلمي وديمقراطي ومزدهر ويتسم بالاعتماد الكامل على الذات لصالح جميع الأفغان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أرحب بسفير أفغانستان وأشكره على البيان الذي أدلى به، فضلا عن السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية.

كما يبين آخر تقرير (S/2015/601) للأمين العام، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية أساسية. وتترابط تلك التحديات من حيث طبيعتها، فضلا عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل مكافحة المخدرات والتشرد واللاجئين. وهناك حاجة لاستمرار دعم المجتمع الدولي لمساعدة حكومة الوحدة الوطنية في التصدي لتلك التحديات، في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين لحكومة أفغانستان.

ومن الأمور التي تبعث على القلق الزيادة بنسبة ١٩ في المائة في عدد الحوادث المتصلة بالأمن مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٤، وكذلك تدهور الأمن، خاصة في شمال وغرب أفغانستان. ويعد الاستيلاء على قندز و ١٦ مركزا آخر بالمقاطعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير علامة مقلقة أخرى على أن حركة طالبان وغيرها الجماعات المتطرفة العنيفة آخذة في الازدياد وتهدد أفغانستان والمنطقة. ويشير تقرير الأمين العام مرة أخرى إلى ظهور داعش والمنتسبين لها في أفغانستان، إلى جانب طائفة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى. وهذا سبب آخر لتقوم القوى الإقليمية والدولية بدعم حكومة الوحدة الوطنية ومساعدتها على جميع الجبهات، ولا سيما في كفاحها ضد الإرهاب.

تدين إيران جميع الهجمات العنيفة المرتكبة من جانب حركة طالبان وسائر الجماعات الإرهابية، وكذلك أي تعاون معها، لأننا نعتقد أن هذا التعاون يشجعها على سلوكها البغيض ويؤدي إلى نتائج عكسية على إحلال السلام في أفغانستان.

إن تعزيز التعاون الإقليمي هو الطريق إلى توطيد السلام والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ونرى أن توسيع نطاق روابطنا السياسية والاقتصادية مع أفغانستان المجاورة أمر ذو أولوية. ونرى نتائج كبيرة للإمكانات التي يجري استكشافها في التعاون مع أفغانستان، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية وجهود مكافحة المخدرات وتطوير المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية والزراعة، وكذلك في إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الأفغان.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد في طهران أول اجتماع للخبراء بشأن اتفاق جمهورية إيران الإسلامية – الهند – أفغانستان بشأن التعاون في مجالي العبور والنقل الدوليين من أجل وضع اللمسات الأخيرة على المرافق المرفئية لتشابهار بين البلدان الثلاثة. وسيوفر ذلك الميناء – فور اكتماله – لأفغانستان، وهي بلد غير ساحلي، الوصول إلى المياه الدولية وسيعود بفائدة كبيرة على التنمية في أفغانستان. كما أن إنجازَ مشاريع السكك الحديدية الجارية من إيران إلى مدينتي هرات وفرح الأفغانيتين سيعزز النشاطَ الاقتصادي بين البلدين وفي المنطقة. وتركزت الزيارات الرسمية التي قام بها وزير التنمية الحضرية ووزير المناجم والبترول الأفغانيان إلى إيران في تشرين الأول/أكتوبر على قضايا الاستثمار والبنى التحتية.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات، يشير آخر تقرير للأمين العام إلى انخفاض بنسبة ١٩ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، ولكنّ ذلك يُعزى بصورة رئيسية إلى انخفاض غلة الأفيون في الهكتار أكثر من كونه نجاحاً للجهود الوطنية والدولية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان. وتعزى تلك الظاهرة أساساً إلى انتشار انعدام الأمن والفقر. إنها تهديد حقيقي

للمنطقة وما وراءها وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي بأسره وبأسلوب في غاية الجدية والشمول، وهذا للأسف ما لم تكن عليه الحال. ونرحب بالمبادرات الإقليمية التي تتخذها بلدان المنطقة، بما فيها أوزبكستان وإيران وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان في هذا الصدد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدر تقديراً خاصاً المبادرة الثلاثية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات فيما بين أفغانستان وإيران وباكستان. إنها مبادرة مفيدة ستفيد أفغانستان، وكذلك بلدان العبور والمقصد، ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي. إن الدعم القوي والتزام الجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هي أمور لا غنى عنها لردع خطر زراعة المخدرات والاتجار بها. ليست المخدرات تهديداً اجتماعياً وصحياً فحسب، ولكنها أيضاً والأهم من ذلك مصدر رئيسي لدخل الجماعات الإرهابية والمتطرفة، والتي أصبحت الآن من أولى أولويات المجلس والمجتمع الدولي.

ونؤيد عمل اللجنة الثلاثية في التخطيط للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان إلى وطنهم، مع الاستمرار في دعم اللاجئين الأفغان الباقين من خلال مشاركة خدمات مجتمعنا المحلي، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي نفس الوقت، نرى في تراجع العودة الطوعية إلى الوطن سبباً مهماً لتحسين الأحوال المعيشية داخل أفغانستان لعكس هذا الاتجاه. وندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي التنمية والتعمير من خلال تعزيز المشاركة الإقليمية بشأن مسائل مثل أمن الحدود والهجرة وعودة اللاجئين وتدابير مكافحة المخدرات.

وينبغي تبسيط دور بعثة الأمم المتحدة بصورة أكبر مع مراعاة أولويات الحكومة بوصفها الشريك الرئيسي، فضلاً عن أوساط المانحين الدوليين، من أجل التمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أفغانستان ينبغي أن تصبح محور تركيز التعاون الإقليمي والدولي، بدلاً من كونها موضوعاً للمنافسة. وهذا هو النهج الوحيد الذي سيساعد على تعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي الختام، تعرب إيران مرة أخرى عن دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان والجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة بيليغروم (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2015/942) والممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية وعلى كل العمل الشاق الذي تقوم به البعثة في أفغانستان، وأود بطبيعة الحال أن أشكر السفير سايكال على بيانه المفيد.

يصف تقرير البعثة الزيادة في العدد الإجمالي للحوادث الأمنية التي تكثفت أيضاً في طبيعتها. وهذا اتجاه يبعث على القلق. وتؤكد الهجمات الأخيرة التي وقعت في قندز وقندهار وكابل، واليوم تحديداً في هلمند، على النتائج التي خلص إليها التقرير من أن أفغانستان تواجه تحديات أمنية مستمرّة وتزداد إلحاحاً. وتقف مملكة هولندا إلى جانب الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، وتقدم تعازيها للذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الأخيرة، بمن في ذلك المدنيون ومن يقاتلون في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية. إن استمرار دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مملكة هولندا، لا يزال ضرورياً.

وقد أظهرت التطورات، كتلك التي شهدتها قندز، الحاجة إلى ضمان حماية المرأة ومشاركتها الهادفة. ولهذا السبب، ترحب هولندا بتنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإنشاء وحدات المحاكمة التي تتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة في جميع الولايات.

ولا يمكن إقامة السلام الدائم والاستقرار من دون عملية السلام والمصالحة الإقليمية. وينبغي أن تكون هذه العملية بقيادة أفغانية وأن يملك الأفغان زمامها، وأن تتدخل فيها بلدان المنطقة التي يرتبط أمنها بشكل وثيق مع أفغانستان. وأود أن أشدد على أن الالتزام الصادق من بلدان المنطقة أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونرحب في هذا السياق بالخطوات الإيجابية التي اتخذت في مؤتمر قلب آسيا الذي عقد في إسلام أباد.

وبمعزل عن المسائل الأمنية، تواجه أفغانستان أيضاً تحديات اقتصادية خطيرة. وتبعث الإصلاحات الأخيرة، مثل الإصلاح الضريبي، على التشجيع. ويجب أن يظل تركيز كل من حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية والشركاء الإنمائيين الدوليين منصباً على بناء الثقة في الاقتصاد الأفغاني، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون. وستواصل هولندا دعم هذا المسعى من خلال المساهمات المقدمة إلى برامج الإعمار، مثل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، ولكن أيضاً من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة الأفغانية.

وما برحت مملكة هولندا شريكاً لأفغانستان منذ وقت طويل، بعد أن ساهمت إلى حد كبير في مجالات الأمن والعدالة والتنمية. وإننا ملتزمون بدعم أفغانستان طوال عقد التحول. ولذلك، تقيّم هولندا مساهماتها في فترة ما بعد عام ٢٠١٦، والتي ستُقدّم في سياق زيادة إمساك الأفغان بزمام الأمور وقيادتها. ولقد تعهدت هولندا مؤخراً بمواصلة تقديم الدعم إلى بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي من حيث التدريب وإسداء المشورة والدعم لقوات الأمن الأفغانية والمؤسسات في شمال أفغانستان. كما نُساهم بموظفين في بعثة الأمم المتحدة وبعثة تدريب الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

وسيشكل مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي سيعقد في وارسو في تموز/يوليه ٢٠١٦ ومؤتمر قمة بروكسل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لحظات هامة لإبداء التزامنا بأفغانستان فيما بعد ٢٠١٦، سواء كان ذلك عسكريا أو سياسيا أو من خلال المساعدة الإنمائية. ومن الأهمية بمكان أن يبرهن المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على التزامهما بتحقيق التقدم في هذه المجالات.

وستظل مشاركة المجتمع الدولي المستمرة حاسمة الأهمية للحفاظ على التقدم المحرز. وستواصل مملكة هولندا دعم الشعب الأفغاني في السنوات القادمة. ونحن ملتزمون بشراكتنا مع أفغانستان القائمة على العلاقة الناضجة والمثمرة والتعاون الواسع النطاق، مع التركيز على السلام والعدالة والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

أود بداية أن أشكر الممثل الخاص السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تحليله الشامل والواقعي للحالة في أفغانستان.

إن الحالة في أفغانستان لا تزال هشة للغاية. ولئن كان إحلال الأمن أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار، فإنه يظل تحديا من بين العديد من التحديات التي يتعين التعجيل بالتصدي لها. فالفرص الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هي أيضا من العناصر الهامة لتحقيق الاستقرار المستدام. ويكتسي إيجاد فرص العمل

أهمية خاصة. ولا بد أن يكون تشجيع مشاركة المرأة في تهيئة الظروف من أجل تحقيق الأمن والتنمية من بين التدابير الرئيسية لبناء مجتمع مستقر ومنصف في أفغانستان.

فالمدنيون وخاصة النساء والأطفال، هم دائما الذين يعانون أشد معاناة أثناء النزاعات. لذلك ينبغي لنا منح المرأة دورا في عمليات إحلال السلام. ونرى أن المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة في عمليات السلام هي أمر بالغ الأهمية، ونود أن نشيد بالحكومة الأفغانية لإطلاقها لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيه الماضي. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل والعاجل للخطة.

وترحب فنلندا باستمرار الجهود الأفغانية في مجالات تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وإرساء سيادة القانون. ونشجع الحكومة الأفغانية على الوفاء بالالتزامات في مجال الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة، التي قدمها مؤخرا الرئيس أشرف غني.

وتدعم فنلندا أفغانستان من خلال المشاركة في عمليات إدارة الأزمات التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بتوفير كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية والمعونة الإنمائية، فضلا عن التعاون في مجالي التجارة والدبلوماسية. وندرك أن الانخراط الدولي الشامل وطويل الأجل أمر ضروري. وبغية تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان والبلدان المجاورة لها، نود أيضا أن نعرب عن دعمنا للتعاون الإقليمي من خلال عملية اسطنبول.

ولا يزال من الصعب تقديم تقديرات دقيقة لتوقعات منتصف المدة المتعلقة بتطوير المجتمع الأفغاني. ويشمل المسار الأرجح تقدما تدريجيا يشوبه بعض الانتكاسات العرضية. لكن ما يهم في نهاية المطاف هو وحدة والتزام القيادة الأفغانية وقدرتها على السعي إلى اتخاذ تدابير الإصلاح العاجلة. ويتمثل دور فنلندا في تلك العملية في أن تظل شريكا ثابتاً للذين يدعمون ذلك التغيير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بتقرير الأمين العام الذي قدمه مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2015/942)، الذي يقدم استعراضا عاما جيدا للتطورات التي وقعت في البلد. ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام السيد نيكولاس هايسوم على العمل المستمر.

إن أفغانستان حاليا في عامها الأول من عقد تحولها، وهي فترة حرجة لتعزيز الأمن بها، والمضي قدما لتتجاوز الاعتماد على المعونة من خلال تنفيذ حكومة الوحدة الوطنية لخطة الإصلاح للاكتفاء الذاتي. ولا تزال كندا ملتزمة بالعمل مع الحكومة الأفغانية لتنفيذ خطتها للإصلاح وللتعهد بالتزامات هامة خلال عام ٢٠١٧. وتشمل تلك الالتزامات ٢٢٧ مليون دولار في إطار المساعدة الإنمائية الثنائية لدعم البرامج في مجالات التعليم والصحة وحقوق المرأة والفتيات وتمكينهن والمساعدة الإنسانية وبناء القدرات في إدارة الكوارث.

وستتحسن النتائج الاجتماعية والاقتصادية حينما يتمكن جميع المواطنين من المشاركة والإسهام في المجتمعاتحيث يعيشونويكون لهم صوت في القرارات التي تؤثر على حياتهم. فلا يمكن أن تتحقق الإمكانات الكاملة لأفغانستان بدون مشاركة كافة أطياف شعبها. ولذلك نهيب بحكومة أفغانستان التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وبذل كل جهد لكفالة مشاركة المرأة في كافة أوجه الحياة في أفغانستان. وتؤكد كندا على أن القوانين الأفغانية يجب أن توفر الحماية القوية للنساء والفتيات، على النحو المكفول في الدستور وتماشيا مع الالتزامات الدولية لأفغانستان بحماية

حقوق الإنسان، وخاصة بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعائلي وحماية الطفل والقضاء على الزواج المبكر والزواج بالإكراه.

(تكلم بالإنكليزية)

ويظل تحسين الأمن والاستقرار أساسيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية بعيدة المدى في أفغانستان. وتشارك كندا في الجهود الأمنية الأوسع نطاقا التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير ٣٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات للمساعدة في دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتتفق كندا مع النتيجة التي خلص إليها تقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذي مفاده أن قوات الأمن الأفغانية قد واجهت بقوة تحديات كبيرة، ولكن سقوط قندز المؤقت وتوسع حركة الطالبان في مناطق أخرى من أفغانستان لا يمكن التغاضي عنه. وهذه علامات مثيرة للقلق على تدهور الحالة الأمنية الأوسع نطاقا – وهي حالة أصبحت أكثر تعقيداً جراء تحصن الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة العنف، في ظل ارتفاع نسبة وقوع الحوادث بـ ١٩ في المائة هذا العام، بما في ذلك استهداف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

ولا يزال السلام والمصالحة الأساس اللازم لإرساء الأمن والاستقرار والازدهار في الأجل الطويل. وتقدم كندا الدعم لعملية السلام بقيادة أفغانية، ورحبت بالمبادرة التي أطلقت في موري صيف هذا العام بوصفها خطوة أولى نحو مفاوضات السلام. وقد أثلجت صدرنا المحادثات التي جرت في باريس بين أفغانستان وباكستان، وهدفت إلى تنشيط هذه العملية، فضلا عن المناقشات التي جرت مؤخرا خلال اجتماع عملية قلب آسيا في إسلام أباد. وفي حين أن السلام لن يتحقق بسهولة، فإن هذه الخطوات تشجعنا، ونحن نحث على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إحياء محادثات السلام.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا. إن ما يهدد إحدى الدول يهدد جيرانها، والأخطار التي تتعرض لها البلدان المجاورة هي أخطار نتعرض لها جميعا.ومن الضروري، مع مراعاة هذا الترابط الشديد، أن نعمل معا للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها أفغانستان، والتأكد من أن الجماعات المقاتلة غير قادرة على استغلال مناطق عدم الاستقرار لتحصل على موطئ قدم تنطلق منه لنشر العنف على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي.

وتدرك كندا أن تحقيق التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في أفغانستان لا يتطلب تحسين الأمن والاستقرار فحسب، بل إشراك القطاع الخاص على نطاق واسع، والقوة العاملة الماهرة، وتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية، والحكم الرشيد. وتواصل كندا وقوفها مع الشعب الأفغاني إذ يسعى إلى تحقيق مستقبل أكثر أمنا وأكثر ازدهارا لبلده. وندعو القادة في أفغانستان إلى مضاعفة جهودهم للعمل متعاونين مع جميع الأفغان ومن أجلهم كي يجري تحسين الأمن وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، وزيادة الشفافية ودعم وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر كلاً من الممثل الدائم لأفغانستان، السفير محمود سايكال، على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية.

ونرحب بالتقرير الشامل (S/2015/601) للأمين العام. وبشكل عام، نتشاطر محتويات التقرير وملاحظات الأمين العام.

إن الإنجازات التي تحققت في السنوات الـ ١٤ الماضية في أفغانستان، بما فيها في مجالات الأمن والديمقراطية والحكم والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، تستحق الثناء. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات ليست نقطة اللاعودة؛ لا يزال هناك العديد من التحديات. وبغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت والتمكن من الاستفادة منها، فإن استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم إلى أفغانستان خلال عقد التحول هو أمر في غاية الأهمية.

ونقدّر الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق جهود المجتمع الدولي في أفغانستان. وستواصل تركيا دعم العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة. وستواصل أيضاً جهودها الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف مساعدة أفغانستان في التغلب على التحديات التي تواجهها. ونعلّق أهمية على الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية. قد تكون هناك بعض المجالات التي لم يتحقق فيها مستوى النجاح المنشود، وهو ما قد يكون موضع انتقاد من المعارضة الشرعية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي التعبير عن هذا الانتقاد بروح بنّاءة بهدف تعزيز ثقة الشعب الأفغاني، ولا سيما في ظل مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها حكومة الوحدة الوطنية والجهود المبذولة صوب عملية السلام.

وينبغي أن يظل الحفاظ على الأمن والاستقرار في أفغانستان أولوية أساسية. يتوقف استقرار أفغانستان، وبالتالي استقرار المنطقة، على تحسين الأمن. يشير تقرير الأمين العام إلى حدوث زيادة كبيرة بنسبة ٢٦ في المائة في الخسائر بين المدنيين مقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا الرقم على أنه مؤشر للأداء العام لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وفي حين حظيت قوات الأمن الوطنية الأفغانية في عام ٢٠١٤ بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كان عام ٢٠١٥ السنة الأولى التي تعمل فيها مع تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة. لقد اكتسبت قوات الأمن الوطنية الأفغانية خبرة كبيرة في موسم القتال الماضي. ونحن على ثقة بأن تلك الخبرة ستؤدي إلى تحسين الأداء في عام ٢٠١٦.

لقد شكّل الاستيلاء المؤقت لحركة الطالبان على قندز انتكاسة كبيرة. ومع ذلك، ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار استرجاع قندز نجاحاً لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونرى أنه مع معالجة أوجه قصور القوات الأمنية من حيث المعدات والتدريب والقدرات التشغيلية، ستزداد نجاحات قوات الأمن الوطنية الأفغانية على الطالبان والجماعات المسلحة الأخرى. وستزيد قصص نجاح قوات الأمن الوطنية الأفغانية من ثقة الشعب الأفغاني وآماله.

إن العديد من المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة – مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات – ذات طبيعة عابرة للحدود. والتعاون الوثيق بين بلدان المنطقة أمر بالغ الأهمية في التصدي لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، لا تزال عملية اسطنبول بمثابة نموذج تعاون فعال قادر على إيجاد حلول عملية للتحديات الحالية في قلب منطقة آسيا.

ونرحب بالمبادرات الأخيرة المتخذة للتغلب على الجمود في العلاقات بين أفغانستان وباكستان. وكانت المحادثات التي جرت بين الرئيس غني ورئيس الوزراء شريف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر، في باريس وفي إسلام أباد على التوالي، ذات أهمية. وكانت تصريحات الرئيس غني بعد هذين الاجتماعين – التي اتفق فيها البلدان على القضاء على الجماعات الإرهابية التي تصر على الاستمرار في العنف وأن تبدأ الجولة التالية من المحادثات في إطار عملية السلام في غضون أسابيع قليلة على الأرجح – من الأمور المشجعة. والنتيجة الناجحة لعملية السلام والمصالحة هي شرط لا غنى عنه للسلام الدائم والاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

وستواصل تركيا دعمها للحكومة الأفغانية في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، ما دامت مساعدتنا لازمة. إن مساعدة تركيا للشعب الأفغاني هي برنامج المعونة الإنمائي الأكثر شمولاً الموجه نحو بلد واحد على مدى تاريخها. وفي إطار برنامج المعونة هذا، أنجزت تركيا منذ عام ٢٠٠٤ أكثر من ٨٠٠ مشروع. وسيتواصل البرنامج في السنوات المقبلة مع التزام يبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

ودلالة على التزامنا بالأمن في أفغانستان، كانت تركيا واحدة من دول الإطار الأربع لبعثة الدعم الوطيد. وستواصل تركيا برامجها لبناء القدرات، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وعلى أساس ثنائي فيما يتعلق بالجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.